

Distr.: General
8 July 2015
Arabic
Original: Spanish

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان



وثيقة أساسية تشكّل جزءاً لا يتجزأ من تقارير الدول الأطراف الأرجنتين

[تاريخ الاستلام: ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٤]

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270815 210915 GE.15-11341 (A)



المحتويات

الصفحة

٣	أولاً- معلومات عامة عن الدولة
٤	ألف - الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
١٤	باء - الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة
١٩	ثانياً- الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها
٢٠	ألف - الموافقة على المعايير الدولية لحقوق الإنسان
٢٢	باء - الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٢٩	جيم- إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني
٣٦	ثالثاً- معلومات بشأن المساواة وعدم التمييز وسبل الانتصاف الفعالة
٣٦	ألف - المساواة وعدم التمييز
٣٨	باء - سبل الانتصاف الفعالة
٤٢	جيم- معلومات أخرى ذات صلة متعلقة بحقوق الإنسان

أولاً - معلومات عامة عن الدولة

العاصمة (وأكبر مدينة من حيث السكان)	بوينس آيرس
اللغة الرسمية	الإسبانية
نظام الحكم	جمهورية اتحادية ديمقراطية
المساحة الإجمالية	٢٧٤ ٧٦١ ٣ كيلومتراً مربعاً
نسبة المساحة المغطاة بالمياه	١,١ في المائة
الحدود	٩ ٦٦٥ كيلومتراً
مجموع السكان	المرتبة الثانية والثلاثون
المجموع	٤٠ ١١٧ ٠٩٦ نسمة بحسب تعداد السكان لعام ٢٠١٠
	٤٢ ١٩٢ ٥٠٠ نسمة بحسب تقديرات عام ٢٠١٢
الكثافة السكانية	١٤,٤٣ نسمة في الكيلومتر المربع
الناتج المحلي الإجمالي (تعادل القدرة الشرائية)	المرتبة العشرون
المجموع (٢٠١٢)	٧٥٦ ٢٢٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة
الناتج المحلي الإجمالي (الاسمي)	المرتبة الخامسة والعشرون
المجموع (٢٠١٢)	٤٧٤ ٨١٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	١١ ٨٣٥ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة
١- جمهورية الأرجنتين دولة ذات سيادة، تعتمد نظاماً جمهورياً تمثيلاً اتحادياً، وتقع في أقصى الجنوب الشرقي لأمريكا الجنوبية.	
٢- وينقسم إقليمها إلى ٢٣ محافظة بالإضافة إلى مدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً، وهي عاصمة الدولة ومقر الحكومة الاتحادية. ويسجل سكانها البالغ عددهم ٤٠ مليون نسمة معدلات في مؤشرات التنمية البشرية والدخل الفردي ومستوى المعيشة من بين المعدلات الأعلى في أمريكا اللاتينية.	
٣- والأرجنتين أكبر بلد ناطق بالإسبانية مساحةً في العالم، وهي الدولة الثانية الأكبر في أمريكا الجنوبية، والرابعة في القارة الأمريكية والسابعة في العالم.	

٤- ويحد هذا الإقليم الواقع في القارة الأمريكية، الذي يضم جزءاً كبيراً من المخروط الجنوبي، بوليفيا وباراغواي من الشمال، والبرازيل من الشمال الشرقي، وأوروغواي والمحيط الأطلسي من الشرق وشيلي من الجنوب والغرب.

٥- ووفقاً للبنك الدولي، يحتل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للأرجنتين المرتبة الخامسة والعشرين في العالم من حيث الأهمية، غير أن ناتجها المحلي الإجمالي، إذا ما أخذت في الاعتبار القدرة الشرائية، يضع اقتصادها في المرتبة العشرين من حيث الأهمية في العالم. وفي عام ٢٠١٠، صنّف البنك الدولي البلد ضمن الشريحة الأعلى من الدول المتوسطة الدخل أو اعتبره سوقاً ناشئة.

ألف- الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- الخصائص الإثنية والديمغرافية للبلد وسكانه وفقاً للمؤشرات التالية

الجدول ١

حجم السكان^(١)

٤٠ ١١٧ ٠٩٦	مجموع السكان
١٩ ٥٢٣ ٧٦٦	الذكور
٢٠ ٥٩٣ ٣٣٠	الإناث

٦- وفقاً لنتائج تعداد السكان لعام ٢٠١٠، يبلغ مجموع السكان ٤٠ ١١٧ ٠٩٦ نسمة في الإقليم الوطني ككل، ٢٠ ٥٩٣ ٣٣٠ منهم إناث و١٩ ٥٢٣ ٧٦٦ ذكور. وبالمقارنة مع تعداد السكان السابق (٢٠٠١)، يلاحظ تغيرٌ نسبته ١٠,٦ في المائة في الفترة ما بين التعدادين، ما يمثل زيادة قدرها ٣ ٨٥٦ ٩٦٦ نسمة عن عام ٢٠٠١.

٧- ومن حيث النمو الديمغرافي، تحتل الأرجنتين المرتبة الرابعة ضمن بلدان أمريكا اللاتينية. كما تبلغ مشاركة الأرجنتين النسبية في السوق الجنوبية المشتركة ١٤,٧ في المائة.

٨- وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي بالنسبة لعام ٢٠١٠ يلاحظ أن ما نسبته ٧٠ في المائة من السكان يتركز في ست محافظات أرجنتينية هي: مدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً، ومحافظه بوينس آيرس، وقرطبة، وسانتا في، وميندوزا وتوكومان. وضمن هذه المحافظات، تضم بوينس آيرس تاريخياً أعلى نسبة سكانية من مجموع سكان البلد.

(١) تشكل جزر مالفيناس وخورخيلاس الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمجالات البحرية المجاورة لها جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الوطني الأرجنتيني. ولأن هذه الأقاليم محتلة بصورة غير مشروعة من قبل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فقد مُنعت جمهورية الأرجنتين من إجراء تعداد السكان لعام ٢٠١٠ في هذه المنطقة. المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات وتعداد السكان. التعداد الوطني للسكان والأسر المعيشية والمساكن لعام ٢٠١٠. ويشمل مجموع السكان الأشخاص الذين يعيشون في الشوارع.

٩- ومن جهة أخرى، تعتبر مدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً أعلى مقاطعة من حيث الكثافة السكانية، إذ تبلغ بها ٨,٤٥٠,٨ نسمة في الكيلومتر المربع. وتأتي في المرتبة الثانية دوائر بوينس آيرس الكبرى البالغ عددها ٢٤، حيث تبلغ الكثافة السكانية بها ٨,٦٩٤,٨ نسمة في الكيلومتر المربع. ويفوق معدل الكثافة السكانية في كلتا المنطقتين، اللتين تشكلان منطقة العاصمة، معدلاتهما في باقي أنحاء البلد بكثير.

١٠- أما بخصوص البنية السكانية لبلدنا، فيلاحظ تزايد نسبة المسنين (٦٥ سنة وما فوق) بمرور السنين. وفي تركيبة السكان المسنين، تفوق نسبة الإناث إلى حد كبير نسبة الذكور، ويزداد هذا الفارق أكثر لدى فئات الأعمار المتقدمة جداً (٧٥ عاماً وما فوق).

الجدول ٢

التغير المطلق والتغير النسبي للسكان في فترة ما بين التعدادين ومعدل النمو في البلد ككل، للفترة ١٨٦٩-٢٠١٠

الأعوام	عدد السكان	التغير المطلق	التغير النسبي في فترة ما بين التعدادين بالنسبة المئوية	متوسط معدل النمو السنوي بالنسبة المئوية
١٨٦٩	١ ٨٣٠ ٢١٤			
١٨٩٥	٤ ٠٤٤ ٩١١	٢ ٢١٤ ٦٩٧	١٢١	٣١
١٩١٤	٧ ٩٠٣ ٦٦٢	٣ ٨٥٨ ٧٥١	٩٥,٤	٣٥,٧
١٩٤٧	١٥ ٨٩٣ ٨١١	٧ ٩٩٠ ١٦٥	١٠١,١	٢١,٤
١٩٦٠	٢٠ ٠١٣ ٧٩٣	٤ ١١٩ ٩٦٦	٢٥,٩	١٧,٤
١٩٧٠	٢٣ ٣٦٤ ٤٣١	٣ ٣٥٠ ٦٣٨	١٦,٧	١٥,٦
١٩٨٠	٢٧ ٩٤٩ ٤٨٠	٤ ٥٨٥ ٠٤٩	١٩,٦	١٨,١
١٩٩١	٣٢ ٦١٥ ٥٢٨	٤ ٦٦٦ ٠٤٨	١٦,٧	١٤,٧
٢٠٠١	٣٦ ٢٦٠ ١٣٠	٣ ٦٤٤ ٦٠٢	١١,٢	١٠,١
٢٠١٠	٤٠ ١١٧ ٠٩٦	٣ ٨٥٦ ٩٦٦	١٠,٦	١١,٤

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات وتعداد السكان. التعدادات الوطنية للسكان من عام ١٨٦٩ إلى عام ٢٠١٠.

الكثافة السكانية

١١- المساحة الإجمالية للبلد: ٢٧٧ ٣٧٦١ كيلومتراً مربعاً (التعداد الوطني للسكان والأسر المعيشية والمساكن لعام ٢٠١٠).

١٢- المساحة لغرض حساب الكثافة السكانية: ٤٠٣ ٢ ٧٨٠ كيلومترات مربعة (تشمل مدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً، و ٢٢ محافظة ودائرتي ريو غراندي وأوشوايا التابعتين لمحافظة تييرا ديل فويغو، وأنتاركتيكا وجزر جنوب المحيط الأطلسي)^(٢).

البنية العمرية

الجدول ٣

مجموع السكان بحسب نوع الجنس ومؤشر الذكورة في البلد ككل، بحسب الفئات العمرية الخماسية السنوات، لعام ٢٠١٠

مؤشر الذكورة	نوع الجنس		مجموع السكان	الفئة العمرية
	الذكور	الإناث		
١٠٣,٦	١ ٦٣٩ ٦٨٠	١ ٦٩٧ ٩٧٢	٣ ٣٣٧ ٦٥٢	٤-٠
١٠٣,٣	١ ٦٦٣ ٤٦٧	١ ٧١٧ ٧٥٢	٣ ٣٨١ ٢١٩	٩-٥
١٠٣,٢	١ ٧٢٤ ٠٧٤	١ ٧٧٩ ٣٧٢	٣ ٥٠٣ ٤٤٦	١٤-١٠
١٠٣,٦	١ ٧٥٧ ٠٠٦	١ ٧٨٥ ٠٦١	٣ ٥٤٢ ٠٦٧	١٩-١٥
٩٩,٨	١ ٦٥١ ٦٩٣	١ ٦٤٨ ٤٥٦	٣ ٣٠٠ ١٤٩	٢٤-٢٠
٩٨,٣	١ ٥٧٨ ٤٠٣	١ ٥٥٢ ١٠٦	٣ ١٣٠ ٥٠٩	٢٩-٢٥
٩٦,٧	١ ٥٧٥ ٣٧١	١ ٥٢٣ ٣٤٢	٣ ٠٩٨ ٧١٣	٣٤-٣٠
٩٥,٩	١ ٣٦٦ ٩٠٧	١ ٣١١ ٥٢٨	٢ ٦٧٨ ٤٣٥	٣٩-٣٥
٩٥,٠	١ ١٨٤ ٨٨٨	١ ١٢٥ ٨٨٧	٢ ٣١٠ ٧٧٥	٤٤-٤٠
٩٤,٦	١ ١٢٨ ٨٨٢	١ ٠٦٧ ٤٦٨	٢ ١٩٦ ٣٥٠	٤٩-٤٥
٩٣,٣	١ ٠٥٦ ٧٩٧	٩٨٦ ١٩٦	٢ ٠٤٢ ٩٩٣	٥٤-٥٠
٩١,٦	٩٧٥ ٣٨٠	٨٩٣ ٥٧٠	١ ٨٦٨ ٩٥٠	٥٩-٥٥
٨٨,٤	٨٦٠ ٢٧٦	٧٦٠ ٩١٤	١ ٦٢١ ١٩٠	٦٤-٦٠
٨٣,٥	٧٠٤ ٤٩٢	٥٨٨ ٥٦٩	١ ٢٩٣ ٠٦١	٦٩-٦٥
٧٥,٩	٥٧٧ ٤٥٩	٤٣٨ ٤٣٨	١ ٠١٥ ٨٩٧	٧٤-٧٠
٦٧,٠	٤٨٠ ١٧٨	٣٢١ ٤٨١	٨٠١ ٦٥٩	٧٩-٧٥
٥٥,٠	٣٦٥ ١٧٢	٢٠٠ ٧٤٤	٥٦٥ ٩١٦	٨٤-٨٠
٤٥,٢	٢٠٥ ٤٨٩	٩٢ ٨٤٨	٢٩٨ ٣٣٧	٨٩-٨٥
٣٤,٩	٧٦ ٢٣٤	٢٦ ٥٧٤	١٠٢ ٨٠٨	٩٤-٩٠
٢٥,٠	١٨ ٧٧٩	٤ ٧٠٤	٢٣ ٤٨٣	٩٩-٩٥

(٢) تشكل جزر مالفيناس وخورخيلاس الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمجالات البحرية المجاورة لها جزءاً لا يتجزأ من الإقليم الوطني الأرجنتيني. ولأن هذه الأقاليم محتلة بصورة غير مشروعة من قبل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فقد مُنعت جمهورية الأرجنتين من إجراء تعداد السكان لعام ٢٠١٠ في هذه المنطقة.

الفئة العمرية	نوع الجنس		مجموع السكان	مؤشر الذكورة
	الذكور	الإناث		
١٠٠ وما فوق	٢٧٠٣	٧٨٤	٣ ٤٨٧	٢٩,٠
المجموع	٢٠ ٥٩٣ ٣٣٠	١٩ ٥٢٣ ٧٦٦	٤٠ ١١٧ ٠٩٦	٩٤,٨

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات وتعداد السكان. التعداد الوطني للسكان والأسر المعيشية والمساكن لعام ٢٠١٠. ملاحظة: يشمل مجموع السكان الأشخاص الذين يعيشون في الشوارع. ويبين مؤشر الذكورة عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى.

الجدول ٤

معدل الإعاقة (النسبة المئوية للسكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وتنفوق ٦٥ سنة).
نسبة الإعاقة الإجمالية المحتملة للشباب والمسنين في البلد ككل، للفترة ١٩٩١/٢٠١٠.

المسنون	الشباب	المجموع	
١٤,٦	٥٠,٥	٦٥,١	١٩٩١
١٦,٠	٤٥,٧	٦١,٧	٢٠٠١
١٥,٩	٣٩,٦	٥٥,٥	٢٠١٠

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات وتعداد السكان. التعداد الوطني للسكان والأسر المعيشية والمساكن لعام ١٩٩١ والتعدادان الوطنيان لعامي ٢٠٠١ و٢٠١٠.

الجدول ٥

معدل الخصوبة. المعدل النهائي لعدد المواليد في البلد ككل، في عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠

المعدل النهائي لعدد المواليد		سائر البلد
٢٠١٠	٢٠٠١	
٢,٩	٣,١	

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات وتعداد السكان. التعدادان الوطنيان للسكان والأسر المعيشية والمساكن لعامي ٢٠٠١ و٢٠١٠.

ملاحظة: يُحتسب المعدل النهائي لعدد المواليد لدى النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٥ و٤٩ سنة، في نهاية سن الإنجاب.

١٣- والمعدل النهائي لعدد المواليد مقياسٌ للخصوبة. وهو عدد المواليد الأحياء للنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٤٥ و٤٩ سنة خلال فترة الإنجاب (الخصوبة المتأخرة) قياساً إلى مجموع النساء اللاتي شملهن التعداد من هذه الفئات العمرية.

١٤- ويلاحظ أن المعدل النهائي لعدد المواليد قد انخفض في سائر البلد من ٣,١ مواليد لكل امرأة في عام ٢٠٠١ إلى ٢,٩ في عام ٢٠١٠. وتوضح هذه البيانات انخفاض معدل الخصوبة خلال العقد الأخير. والمقاطعة الأدنى من حيث مستوى المعدل النهائي لعدد المواليد هي مدينة بوينس آيرس، إذ بلغ فيها معدل المواليد لكل امرأة ١,٩ في عام ٢٠١٠. وبالتالي، فقد حافظت دون فرق تقريباً على المعدل المسجل في تعداد السكان لعام ٢٠٠١ (مولودان لكل امرأة) ولا تزال ضمن خانة أدنى مستويات الخصوبة في البلد. ويمكن تصنيف باقي المحافظات ضمن فئتين هما: المحافظات التي تسجل ما بين ٢ و ٣ مواليد لكل امرأة (أربع محافظات) وتلك التي يفوق فيها المعدل ٣ مواليد (تسع عشرة محافظة). وتشمل المجموعة الأولى كلا من تيبيرا ديل فويغو، وأنتاركتيكا وجزر جنوب المحيط الأطلسي، وبوينس آيرس، وقرطبة وسانتا في، في حين تشمل الفئة الثانية كلا من محافظة ميسيونيس، وسانتياغو ديل إيستيرو، وتشاكو، وفورموسا وسالتا، التي تسجل أعلى معدلات الخصوبة.

١٥- وتجدر الإشارة إلى أن بيانات تعداد السكان لعام ٢٠١٠ لا تعرض المحافظات التي يفوق أو يعادل فيها معدل المواليد لكل امرأة ٤. وخلافاً لذلك، سُجّلت هذه الحالة، وفقاً لتعداد السكان لعام ٢٠٠١، في خمس محافظات هي: فورموسا وخوخوي وميسيونيس وسالتا وسانتياغو ديل إيستيرو.

١٦- وتوضح بيانات تعداد السكان لعام ٢٠١٠ انخفاض متوسط عدد المواليد لكل امرأة ابتداء من الفئة العمرية ٢٥ إلى ٢٩ سنة حتى نهاية سن الإنجاب (٤٥ إلى ٤٩ سنة). واعتباراً من سن الخمسين، فالمستويات المشار إليها في بيانات تعداد السكان لعام ٢٠١٠ مشابهة لتلك المسجلة خلال العقد السابق.

توزيع السكان بحسب الأصل الإثني

السكان الأوون

١٧- يبلغ عدد السكان الأولين الذين يُعرّفون أنفسهم كذلك ٩٥٥.٠٣٢ نسمة في سائر البلد، ما يمثل ٢,٤ في المائة من مجموع السكان على الصعيد الوطني.

١٨- ويشكل الذكور ٤٨١.٠٧٤ والإناث ٤٧٣.٩٥٨ من هذا المجموع. وهذه معلومة إحصائية ذات دلالة، حيث يلاحظ لدى مقارنة النسب بمجموع السكان أن نسبة الذكور ونسبة الإناث تنقلبان: فبينما يشكل الذكور ٤٨,٧ في المائة والإناث ٥١,٣ في المائة من مجموع سكان الأرجنتين، يمثل الذكور ٥٠,٤ في المائة من السكان الأولين والإناث ٤٩,٦ في المائة منهم.

الجدول ٦

السكان الأصليون أو المنحدرون من الشعوب الأصلية والأولى في المساكن الخاصة بحسب نوع الجنس، وبحسب الفئات العمرية الكبرى، في البلد ككل، في عام ٢٠١٠

السكان الأصليون أو المنحدرون من الشعوب الأصلية أو الأولى			
الفئة العمرية	المجموع	الذكور	الإناث
صفر إلى ١٤	٢٧١ ٢٨٦	١٣٨ ٧٢٦	١٣٢ ٥٦٠
١٥ إلى ٦٤	٦٢٧ ٧٢٥	٣١٤ ٩٠٣	٣١٢ ٨٢٢
٦٥ وما فوق	٥٦ ٠٢١	٢٧ ٤٤٥	٢٨ ٥٧٦
المجموع	٩٥٥ ٠٣٢	٤٨١ ٠٧٤	٤٧٣ ٩٥٨

المصدر: المعهد الوطني للإحصاءات وتعداد السكان، تعداد السكان لعام ٢٠١٠.

١٩- والمحافظات التي تضم أكبر نسبة من السكان الأولين هي تشوبوت، ونيوكين، وخوخوي، وريو نيغرو، وسالتا وفورموسا، حيث تتراوح فيها النسب بين ٨,٧ في المائة و ٦,١ في المائة.

٢٠- ومن مجموع السكان الذين يُعرفون أنفسهم بأنهم ينتمون إلى الشعوب الأولى أو ينحدرون منها، يصرح ما نسبته ٢١,٥ في المائة أنهم ينتمون إلى شعب مابوتشي أو ينحدرون منه، ويبلغ مجموعهم ٢٠٥ ٠٠٩ نسمة.

٢١- وشعوب مابوتشي وتوبا وغواراني هي الوحيدة التي تفوق نسبتها ١٠ في المائة؛ وتشكل هذه الشعوب مجتمعة ٤٥,٩ في المائة من السكان الأولين في الأرجنتين. وتمثل شعوب دياغيتا وكويا وكييتشوا وويتشي نسباً تتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة من مجموع السكان الأولين، وتشكل في مجملها ٢٥ في المائة من مجموع السكان الأولين. وينتمي ما نسبته ٧٠ في المائة من السكان الأولين الأرجنتينيين إلى الشعوب المذكورة آنفاً.

٢٢- وفيما يتعلق بتركيبة السكان الأولين بحسب السن، ينتمي ٦٥,٧ في المائة منهم إلى فئة من هم في سن العمل، التي تشمل الفئات العمرية من ١٥ إلى ٦٤ سنة. وتمثل النسبة المسجلة إلى حد كبير نسبتهم من مجموع السكان (٦٤,٣ في المائة).

٢٣- ولدى تحليل الفئات العمرية الكبرى الأخرى تلاحظ اختلافات مهمة فيما يتعلق بالمعدل الوطني. ويضم السكان الأولون أعلى نسبة من السكان الشباب (٢٨,٤ في المائة مقابل ٢٥,٥ في المائة) وأدنى نسبة من المسنين، ما يعكس بنية سكانية أقل شيخوخة (٥,٩ في المائة مقابل ١٠,٢ في المائة من مجموع السكان).

السكان المنحدرون من أصول أفريقية

٢٤- أبان تعداد السكان لعام ٢٠١٠، لأول مرة في تاريخ الأرجنتين، إحصاءات بشأن السكان المنحدرين من أصول أفريقية.

٢٥- فخلال الفترة التاريخية الممتدة ما بين عام ١٧٠٠ وأوائل عام ١٨٠٠، وصل عبيد أفارقة بصورة قانونية أو غير قانونية إلى ميناء بوينس آيرس، استُقدموا عبر شركة غينيا. ويشير تعداد السكان لعام ١٧٧٨ إلى هذا الوصول، الذي سجل نسبة مهمة - تفوق ٣٠ في المائة - من الأفارقة والمنحدرين من أصول أفريقية في سانتياغو ديل إيستيرو، وكتاماركا، وسالتا، وقرطبة، وتوكومان وبوينس آيرس. واعتباراً من عام ١٨٠١، وُضع نظام لتشكيل ميليشيات المنحدرين من أصول أفريقية. وقد كانت الجيوش في الفترة الموالية لثورة مايو تتألف من أرقاء محرّرين "أنقذتهم" الدولة لغرض الخدمة العسكرية.

٢٦- وسجل تعداد السكان لعام ٢٠١٠ من الأسر المعيشية ٦٤٢ ٦٢ أسرة ضمت على الأقل فرداً من أصول أفريقية، ما يشكل ٠,٥ في المائة من مجموع الأسر المعيشية في البلد. ويوجد معظم الأسر المعيشية التي تضم على الأقل فرداً من أصول أفريقية في محافظة بوينس آيرس (١,٣٩ في المائة). ويوجد ٢٥,٦ في المائة منها في دوائر بوينس آيرس الكبرى البالغ عددها ٢٤ دائرة، و١٣,٥ في المائة وسط محافظة بوينس آيرس. ويأتي بعد ذلك مدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً بنسبة ١٢,٩ في المائة، وإينتري ريوس بنسبة ٧,٧ في المائة، وسانتا في بنسبة ٦,٨ في المائة وقرطبة بنسبة ٦,٢ في المائة. ويبلغ مجموع الأشخاص الذين يعيشون في مساكن خاصة ويُعرفون أنفسهم بأنهم ينحدرون من أصول أفريقية ٤٩٣ ٤٩٩؛ أي ٠,٤ في المائة من السكان.

٢٧- ويبلغ عدد الذكور ٧٦ ٠٦٤ من مجموع السكان المنحدرين من أصول أفريقية وعدد الإناث ٤٢٩ ٧٣ منهم. وهذه معلومة إحصائية ذات دلالة، حيث يلاحظ لدى مقارنة النسب بمعدل مجموع السكان أن نسبة الذكور والإناث تنقلب: فبينما يشكل الذكور ٤٨,٧ في المائة والإناث ٥١,٣ في المائة من مجموع سكان البلد، يمثل الذكور ٥١ في المائة من السكان المنحدرين من أصول أفريقية والإناث ٤٩ في المائة منهم. ويتجلى انقلاب هذه النسبة لدى تحليل مؤشر الذكورة بين السكان المنحدرين من أصول أفريقية، الذي يبلغ ١٠٣,٦؛ أي أن ثمة ما يناهز ١٠٣ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، على خلاف مؤشر الذكورة بين مجموع السكان، الذي يبلغ ٩٤,٨، ما يعني أن ثمة زهاء ٩٥ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى.

٢٨- وتبلغ نسبة الأمية ٣,٧ في المائة بين السكان الذين يُعرفون أنفسهم بأنهم من السكان الأولين أو المنحدرين من الشعوب الأولى. ويلاحظ انخفاض في مستوى الأمية بنسبة ٢,٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

٢٩- وتتراوح أعمار ما نسبته ٦٧,٩ في المائة من السكان المنحدرين من أصول أفريقية ما بين ١٥ و ٦٤ سنة؛ أي أنهم ينتمون إلى فئة من هم في سن العمل، ويتتمي ما نسبته ٢٤,٧ في المائة إلى الفئة

العمرية المتراوحة بين صفر و ١٤ سنة وتبلغ أعمار ما نسبته ٧,٤ في المائة ٦٥ سنة أو أكثر. ونسبة السكان من هذه الفئة العمرية هي دون المتوسط على الصعيد الوطني (٣,١٠ في المائة)، لذلك يلاحظ وجود نسبة أقل من الشيخوخة بين السكان المنحدرين من أصول أفريقية. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للسكان المنحدرين من أصول أفريقية في الإقليم الوطني، يتركز ما نسبته ٧٠,٣ في المائة في محافظات بوينس آيرس، ومدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً، وإينترى ريوس، وسانتا في قرطبة.

السكان الأجانب

٣٠- سجلت بيانات تعداد السكان لعام ٢٠١٠ من السكان المولودين في الخارج ما نسبته ٤,٥ في المائة، أي ما مجموعه ٩٥٧ ٨٠٥ نسمة. ويبين نمط الهجرة أن سكان البلدان المجاورة يشكلون تاريخياً أعلى نسبة للأجانب (٣,١ في المائة) من مجموع السكان. وبالفعل، ينتمي ٧٧,٧ في المائة من الأجانب إلى البلدان المجاورة وبيرو. وتشكل الإناث غالبية السكان المولودين في الخارج (٩,٥٣ في المائة)، وهي نسبة تفوق تلك التي تشكلها مثيلاتها ضمن مجموع السكان المولودين في البلد. وفيما يتعلق بالسن، فإن نسبة السكان المولودين في الخارج ضمن السكان الذين هم في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) وضمن السكان المسنين (٦٥ سنة وما فوق) تفوق نسبة السكان المولودين في البلد. ويشكل الأشخاص القادمون من البلدان المجاورة ومن بيرو معظم السكان الذين هم في سن العمل (٣٤٦ ١١٤ ١ شخصاً، ما نسبته ٨٦,٤ في المائة من هذه الفئة العمرية)، بينما يشكل الإيطاليون والإسبان مكوناً مهماً ضمن فئة المسنين (٦٣٧ ١٦٥ شخصاً، ما نسبته ٤٤ في المائة من هذه الفئة العمرية).

٣١- ويلاحظ، وفقاً لتعداد السكان لعام ٢٠١٠، أن البلد الذي يوفد أكبر عدد من السكان إلى الأرجنتين هو باراغواي بما عدده ٧١٣ ٥٥٠ شخصاً. ويشكل هؤلاء الأشخاص ٣٠,٥ في المائة من السكان المولودين في الخارج، وقد تزايد عددهم في التعدادين الأخيرين للسكان. وتليها بوليفيا، بما عدده ٢٧٢ ٣٤٥ شخصاً (١٩,١ في المائة)، وشيلي بما عدده ١٤٧ ١٩١ شخصاً (٦,١٠ في المائة)، وبيرو بما عدده ٥١٤ ١٥٧ شخصاً (٨,٧ في المائة). وتمثل هذه البلدان الأربعة ٦٨,٩ في المائة من مجموع المهاجرين.

٣٢- وتعتبر كل من إيطاليا وإسبانيا، بدورهما، البلدين الأوروبيين اللذين ينتمي إليهما أكبر عدد من السكان في الأرجنتين، لكن كلاهما عرف نسبة متناقصة خلال العقود الأخيرة. ويعزى هذا الاتجاه جزئياً إلى قلة تدفقات الهجرة من بلدان ما وراء البحار وإلى وفيات الإيطاليين والإسبانيين المتقدمين في السن.

٣٣- ويلاحظ أن المراكز الحضرية الأكثر جذباً للأشخاص غير المولودين في البلد هي دوائر بوينس آيرس الكبرى البالغ عددها ٢٤ ومدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً، حيث يوجد ٦٢,٢ في المائة من المولودين في الخارج. ثم يليهما، بحسب الأهمية، وسط محافظة بوينس آيرس، وميندوسا، وقرطبة، وريو نيغرو، وميسيونيس وسانتا في، بنسب تفوق ٢ في المائة.

٣٤- وقد وصل ٢٩,٤ في المائة من السكان الأجانب إلى البلد بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠١٠. ويصرح أكثر من نصفهم أنهم يتمتعون بنوع ما من التغطية الصحية و ٨٥,٥ في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة وما فوق لديهم معاشات تقاعدية.

٢- مستوى معيشة مختلف شرائح السكان بحسب المؤشرات التالية

الجدول ٧

معدل وفيات الرضع، في عام ٢٠٠٩

البلد	معدل وفيات الرضع لكل ألف مولود حي
جمهورية الأرجنتين	١٢,١

المصدر: مديرية الإحصاءات والمعلومات الصحية، وزارة الصحة.

ملاحظة تقنية

٣٥- يبين معدل وفيات الرضع نسبة وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة التي تحدث خلال عام معين إلى عدد المواليد الأحياء المسجلين خلال العام ذاته. ويعبر عنه بصيغة لكل ١٠٠٠ مولود حي.

$$\text{معدل وفيات الرضع السنوي} = \frac{\text{عدد وفيات الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة التي تحدث بين سكان منطقة جغرافية معينة خلال عام معين}}{\text{مولود حي مسجل ضمن سكان المنطقة الجغرافية المعنية خلال العام ذاته}} \times 1000$$

٣٦- والمواليد الأحياء المسجلون هم الذين يولدون خلال عام التسجيل وخلال العام السابق له.

الجدول ٨

وفيات الأمهات. معدل وفيات الأمهات في عام ٢٠٠٩

البلد	معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠٠٠ مولود حي
جمهورية الأرجنتين	٥,٥

المصدر: مديرية الإحصاءات والمعلومات الصحية، وزارة الصحة.

ملاحظة تقنية

٣٧- يعكس معدل وفيات الأمهات خطر وفاة النساء خلال فترة الحمل والولادة والنفاس.

٣٨- والقاسم المستعمل هو عدد المواليد الأحياء قياساً إلى عدد النساء المعرضات للوفاة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة والنفاس. ويعبر عنه بصيغة لكل ١٠٠٠٠ مولود حي.

عدد الوفيات لأسباب مرتبطة بالأمومة والتي تحدث
بين السكان الإناث في منطقة جغرافية معينة خلال
عام معين

معدل وفيات الأمهات السنوي = $\frac{\text{مولود حي مسجل بين سكان المنطقة الجغرافية المعينة خلال العام ذاته}}{\text{لكل 10,000}}$

٣٩- وفي عام ٢٠٠١، أُدرج سؤال ضمن الاستمارات الإحصائية للوفيات، من أجل تحديد حالات وفيات الأمهات بشكل أفضل، وبالتالي، معرفة مستوى معدل وفيات الأمهات بشكل أدق. ٤٠- ومن خلال هذه الأداة، يسعى نظام الإحصاءات الصحية سنوياً إلى تحسين نوعية المعلومات وتجاوز مشكل إغفال أسباب وفيات الأمهات.

٤١- وأظهرت الأبحاث التي أنجزتها مديرية الإحصاءات والمعلومات الصحية في الفترتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ و ٢٠٠٥-٢٠٠٦ أن إغفال التسجيل المدني والإحصائي للمواليد الأحياء يمس مجموعة من الولايات القضائية في البلد. وتحسنت عملية تسجيل المواليد الأحياء، ولا سيما ابتداء من عام ٢٠٠٤، بفضل سريان مفعول كل من المرسوم ٠٣/٢٦٢ و ٠٤/٨٣٢ و ٠٥/٨١٩، بشأن مجانية وثيقة التعريف الوطنية عند الولادة، والقانون ٠٥/٢٦٠٦١ والمرسوم التنظيمي ٠٦/٤١٥ الذي ينص على منح وثيقة التعريف الوطنية الأولى مجاناً لكل الأطفال والمراهقين المولودين في الإقليم الوطني بشكل دائم.

الجدول ٩

مؤشرات بشأن الجريمة وإقامة العدل: الإحصاءات المتعلقة بالجريمة

١- البيانات الصادرة عن النظام الوطني للمعلومات الجنائية

العام	عدد حالات القتل العمد	المعدل لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص
٢٠٠٨	٢٣٠٥	٥,٨
٢٠٠٧	٢٠٧١	٥,٢
٢٠٠٦	٢٠٥٢	٥,٢
٢٠٠٥	٢١١٥	٥,٨

العام	عدد حالات القتل الخطأ في حوادث السير	معدل عدد الحوادث لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص
٢٠٠٨	٣٩٨٨	١٠
٢٠٠٧	٣٧٨٣	٩,٦
٢٠٠٦	٣٦٩٢	٩,٥
٢٠٠٥	٣٤٤٣	٩,٥

العام	عدد حالات الجرائم ضد السلامة الجنسية	معدل عدد الجرائم لكل ١٠٠.٠٠٠ شخص
٢٠٠٨	٣ ٩٨٨	١٠
٢٠٠٧	٣ ٧٨٣	٩,٦

٢- البيانات الصادرة عن النظام الوطني للإحصاءات بشأن تنفيذ العقوبات على السجناء

العام	الأشخاص المحرومون من الحرية	معدل عدد الحالات لكل ١٠٠.٠٠٠ شخص
٢٠٠٨	٥٤ ٥٣٧	١٣٧,٢
٢٠٠٧	٥٢ ٤٥٧	١٣٤,٦
٢٠٠٦	٥٤ ٠٠٠	١٣٩

ملاحظة: يحصى الأشخاص المحرومون من الحرية داخل المؤسسات السجنية، ولا يُدرج المحتجزون داخل أقسام الشرطة ومؤسسات القاصرين.

٤٢- وتتراوح مدة الحبس الاحتياطي في الأرجنتين بين سنتين وثلاث سنوات تقريباً.

٤٣- وتجدر الإشارة إلى أن عقوبة الإعدام لا تنفذ في الأرجنتين.

٤٤- ووفقاً لتقرير النظام الوطني للإحصاءات بشأن تنفيذ العقوبات لعام ٢٠٠٨، كان أغلب الأشخاص المحرومين من الحرية يعيشون هذا الوضع منذ أقل من ٣ سنوات، بينما لم تكن قد صدرت أحكام نهائية بخصوص معظم الحالات (جرت محاكمة ٥٩ في المائة منهم دون صدور حكم نهائي).

٤٥- أما بخصوص مدة العقوبة المفروضة على المحتجزين الذين صدرت في حقهم أحكام بالفعل، فقد تراوحت فيما نسبته ٣٤ في المائة من الحالات بين ٣ و ٦ سنوات، بينما تراوحت في ٢٦ في المائة منها بين ٦ و ٩ سنوات. ومن جهة أخرى، بلغت نسبة المدانين ممن عاودوا ارتكاب الجريمة ٢٠,٤ في المائة (١٢,٣ في المائة منهم عدة مرات) بينما فُرضت تدابير أمنية على ٢ في المائة منهم.

٤٦- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن أغلب المحتجزين متهمون بارتكاب جريمة ضد الممتلكات (السرقه والنهب). وبلغ عدد المحتجزين المتهمين بارتكاب جرائم القتل العمد ٧ ٨٣٩ شخصاً وعدد المتهمين بارتكاب إحدى المخالفات ٣ ٢٥٢ شخصاً.

باء- الهيكل الدستوري والسياسي والقانوني للدولة

١- نظام الحكم الجمهوري

٤٧- يستند النظام السياسي لجمهورية الأرجنتين إلى نظام الحكم التمثيلي الجمهوري الاتحادي، المكرس في الدستور الوطني الذي اعتمده في عام ١٨٥٣ المؤتمر العام المؤسس للاتحاد الأرجنتيني. وقد خضع نص هذا الدستور إلى إصلاحات في عام ١٨٦٠، وبخاصة ضم محافظة بوينس آيرس التي كانت منفصلة عن الاتحاد الأرجنتيني في الفترة ما بين عامي ١٨٥٣ و ١٨٦٠. وفي عام ١٩٤٩، عدلت جمعية تأسيسية نص الدستور المعمول به في الفترة ١٨٥٣/١٨٦٠، الذي ألغته الحكومة

المؤقتة أيضاً في عام ١٩٥٦ وأعدت العمل بالنص السابق. وفي ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، اعتمدت جمعية وطنية تأسيسية إصلاحات للدستور الوطني دخلت حيز النفاذ في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤. وتتعلق هذه الإصلاحات، أساساً، بالجزء التنظيمي من الدستور.

٤٨ - ونظام الحكم رئاسي، يقوم على أساس الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. والسلطة التنفيذية من اختصاص رئيس الدولة.

٤٩ - وتتكون جمهورية الأرجنتين من ٢٣ محافظة ومدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً. والمحافظات هي: بوينس آيرس، وكاتاماركا، وكورينتينس، وقرطبة، وتشاكو، وتشوبوت، وإينتريريوس، وفورموسا، وخوخوي، ولا بامبا، ولاريوخا، وميندوسا، وميسيونيس، ونيوكين، وريو نيغرو، وسالتا، وسان خوان، وسان لويس، وسانتا كروت، وسانتا في، وسانتياغو ديل إيستيرو، وتوكومان وتيرا ديل فويغو^(٣).

٥٠ - وبما أن الأمر يتعلق بجمهورية اتحادية، فإن المحافظات تتمتع بالاستقلال الذاتي عن الدولة فيما يخص نظامها المحلي، بما يتواءم مع الدستور الوطني. وتضع كل منها دستوراً الخاص، الذي تكفل فيه إقامة العدل والاستقلال الذاتي للبلديات، من خلال تحديد نطاق ومحتوى النظام المؤسسي والسياسي والإداري والاقتصادي والمالي. وتنتخب سلطاتها المتمثلة في المحافظ، وأعضاء المجلس التشريعي وغيرهم من موظفي المحافظة. وتصدر قوانينها من خلال المؤسسات المحلية ولديها صلاحية إبرام اتفاقات دولية، شريطة ألا تتعارض مع السياسة الخارجية للدولة وألا تمس بالصلاحيات المخولة للحكومة الاتحادية أو بالدين العام للدولة. وعلى غرار ذلك، يجوز لها، بموافقة الكونغرس الاتحادي، إبرام معاهدات جزئية لأغراض إقامة العدل، ورعاية المصالح الاقتصادية والخدمات ذات المنفعة العامة.

٢ - سلطات الدولة. الحكومة الاتحادية

السلطة التشريعية

٥١ - وفقاً للدستور الوطني الساري المفعول، تتألف السلطة التشريعية من الكونغرس الذي يضم مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ (المادة ٤٤ من الدستور الوطني). ويتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبهم الشعب في المحافظات ومدينة بوينس آيرس بالاقتراع المباشر، ويتوقف عددهم على مجموع السكان. وللأغراض الانتخابية، ينقسم البلد إلى مقاطعات، تنتخب كل واحدة منها مرشحياً بما يتناسب وعدد سكانها. وتدوم ولايتهم أربع سنوات ويجدد نصفهم كل سنتين، ويجوز إعادة انتخابهم.

٥٢ - ويتألف مجلس الشيوخ من ثلاثة أعضاء عن كل محافظة وثلاثة عن مدينة بوينس آيرس، يُنتخبون بالاقتراع المباشر بشكل متزامن، على أساس مقعدين للحزب السياسي الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، والمقعد الآخر للحزب السياسي الذي يليه من حيث عدد الأصوات. ويكون لكل عضو في مجلس الشيوخ صوت واحد (المادة ٥٤ من الدستور الوطني). وتدوم ولاية

(٣) جزر مالفيناس وخورخيلاس الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمجالات البحرية المجاورة لها جزء لا يتجزأ من الإقليم الأرجنتيني. ولأن هذه الأقاليم محتلة في الوقت الراهن بصورة غير مشروعة من قبل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فهي تشكل موضوع نزاع على السيادة بين البلدين وتتعترف الأمم المتحدة بهذا النزاع.

الأعضاء ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم لفترات غير محددة. وتحديد المجلس جزئي، حيث يجدد ثلثه كل عامين (المادة ٥٦ من الدستور الوطني).

٥٣- وصياغة القوانين والموافقة عليها من مهام السلطة التشريعية. ومن اختصاصات الكونغرس الوطني أيضاً إعلان حالة الحصار في منطقة أو عدة مناطق من الدولة في حالة اضطرابات داخلية، والموافقة عليها أو تعليقها عندما تعلنها السلطة التنفيذية خلال فترة إجازة الكونغرس.

٥٤- كما يندرج ضمن مؤسسات السلطة التشريعية الهيئة الوطنية العامة لمراجعة الحسابات ومكتب أمين المظالم. والهيئة الوطنية العامة لمراجعة الحسابات جهاز للمساعدة التقنية للكونغرس، تتمتع بالاستقلالية الوظيفية لأغراض المراقبة الخارجية للقطاع العام الوطني في جوانبه المتعلقة بالامتلاكات والمسائل الاقتصادية والمالية والتنفيذية، بوصف ذلك اختصاصاً حصرياً لها (المادة ٨٥ من الدستور الوطني).

٥٥- ومكتب أمين المظالم هيئة مستقلة داخل الكونغرس الوطني، لديها الاستقلالية الوظيفية التامة، مهمتها صون وحماية حقوق الإنسان وغيرها من الحقوق والضمانات والمصالح المكفولة في الدستور والقوانين، إزاء ممارسات الإدارة أو أفعالها أو مواطن تقصيرها (المادة ٨٦ من الدستور الوطني).

السلطة التنفيذية

٥٦- تناط السلطة التنفيذية الوطنية بمواطن يحمل صفة رئيس دولة الأرجنتين (المادة ٨٧ من الدستور الوطني).

٥٧- وتُدوم ولاية الرئيس ونائبه أربعة أعوام ويجوز إعادة انتخابهما لولاية تالية واحدة. وإذا أُعيد انتخابهما أو خلف أحدهما الآخر، وجب عليهما أن ينتظرا انقضاء فترة ولاية واحدة (المادة ٩٠ من الدستور الوطني). وتنتهي سلطة رئيس الدولة في اليوم ذاته الذي تنقضي فيه ولايته لأربعة أعوام، ما لم يقطعها حدث ما يستدعي استكمالها لاحقاً (المادة ٩١ من الدستور الوطني).

٥٨- وفي حالة مرض الرئيس أو غيابه عن العاصمة الاتحادية أو وفاته أو تنحيه أو عزله عن منصبه، يمارس السلطة التنفيذية نائب رئيس الدولة. وفي حالة عزل الرئيس ونائبه أو وفاتهما أو استقالتهما أو عجزهما، يحدد الكونغرس الموظف العام الذي يتولى الرئاسة إلى حين انتفاء سبب العجز أو انتخاب رئيس جديد (المادة ٨٨ من الدستور الوطني).

٥٩- ونط انتخاب رئيس الدولة ونائبه هو الاقتراع الشعبي المباشر، في جولتين، حيث يعتبر الإقليم الوطني دائرة واحدة (المادة ٩٤ من الدستور الوطني). وتجري الانتخابات في غضون شهرين قبل انتهاء ولاية الرئيس الحالي (المادة ٩٥ من الدستور الوطني). وتجري الجولة الانتخابية الثانية، عند الاقتضاء، بين قائمتي المرشحين اللتين أحرزتا أكبر عدد من الأصوات، خلال ثلاثين يوماً الموالية للجولة الانتخابية الأولى (المادة ٩٦ من الدستور الوطني). ولا مجال لجولة ثانية عندما تحصل القائمة التي حصلت أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى على أكثر من ٤٥ في المائة من الأصوات المقترعة الصحيحة (المادة ٩٧ من الدستور الوطني) أو عندما تحصل على ٤٠ في المائة من

الأصوات، مع وجود فارق يزيد على عشر نقاط مئوية من مجموع الأصوات المقترعة الصحيحة عن القائمة الانتخابية التي تليها في عدد الأصوات (المادة ٩٨ من الدستور الوطني).

٦٠- ويضطلع رئيس مجلس الوزراء، الذي يتحمل المسؤولية السياسية أمام الكونغرس الوطني، بممارسة الإدارة العامة للبلاد، من خلال اللوائح والقوانين اللازمة لهذا الغرض ولممارسة المهام التي يفوضها له رئيس الدولة، بتصديق وزير الدولة المكلف بالفرع الذي يشير إليه القانون أو اللائحة. ويقوم بتنسيق وتحضير وعقد جلسات مجلس الوزراء ويتأسسها في حالة غياب الرئيس. وينبغي له أن يحضر جلسات الكونغرس على الأقل مرة في الشهر، بالتناوب بين مجلسيه، ليقدم تقريراً عن سير عمل الحكومة، مع إمكانية استدعائه صراحة أو استجوابه، شريطة تصويت الأغلبية المطلقة من مجموع أعضاء أي من المجلسين. وبمجرد بدء الدورات العادية للكونغرس، يقدم مع باقي الوزراء مذكرة مفصلة عن حالة الدولة فيما يتعلق بشؤون كل وزارة على حدة. كما يقدم التقارير والتوضيحات الشفوية أو الخطية التي قد يطلبها أحد المجلسين من السلطة التنفيذية، مع إمكانية حضور جلسات الكونغرس والمشاركة في مداواته دون حق التصويت فيها. ويضطلع بالمصادقة على المراسيم المتعلقة بممارسة الصلاحيات التي يفوضها الكونغرس، والتي تخضع لمراجعة اللجنة الدائمة المشتركة للمجلسين. كما يصادق، إلى جانب الوزراء الآخرين، على المراسيم الضرورية والملحة والمراسيم المتعلقة بالإعلان الجزئي للقوانين، ويقوم شخصياً بإحالتها، بعد الموافقة عليها، إلى اللجنة الدائمة المشتركة للمجلسين بغرض دراستها (المادتان ١٠٠ و ١٠١ من الدستور الوطني).

السلطة القضائية

٦١- تناط السلطة القضائية للدولة بمحكمة العدل الوطنية العليا وبالمحاكم الأخرى الأدنى درجة التي ينشئها الكونغرس في الإقليم الوطني (المادة ١٠٨ من الدستور الوطني). ولا يمكن لرئيس الدولة، بأي حال من الأحوال، أن يمارس وظائف قضائية، ولا أن يدعي لنفسه حق النظر في قضايا عالقة أو سبق البت فيها (المادة ١٠٩ من الدستور الوطني).

٦٢- ويتولى المجلس القضائي مهمة اختبار القضاة وإدارة السلطة القضائية. ويعاد تشكيل المجلس دورياً، سعياً إلى تحقيق التوازن بين تمثيل الهيئات السياسية المنتخبة شعبياً، من بين قضاة جميع المحاكم، والمحامين المرخصين على صعيد الاتحاد، وكذلك أشخاص آخرين من المجالات الأكاديمية والعلمية، وفقاً للعدد والطريقة التي يحددها القانون.

٦٣- ويحافظ قضاة محكمة العدل الوطنية العليا وقضاة المحاكم الاتحادية الأدنى درجة على مناصبهم ماداموا يتمتعون بسلوك حسن (المادة ١١٠ من الدستور الوطني). ويتم عزلهم بقرار من هيئة محلفين مكونة من مشرعين وقضاة ومحامين مرخصين (المادة ١١٥ من الدستور الوطني)، بسبب سوء أداء عملهم أو ارتكابهم مخالفة في ممارسة مهامهم أو جرائم عادية (المادة ٥٣ من الدستور الوطني).

٦٤- وتتولى المحكمة العليا والمحكمة الأدنى درجة في البلد النظر والتقرير في جميع القضايا التي تتمحور حول المسائل التي ينظمها الدستور وقوانين الدولة والمعاهدات المبرمة مع الدول الأجنبية، وتمارس المحكمة العليا في هذه القضايا ولايتها القضائية الاستثنائية وفقاً للقواعد والاستثناءات التي قد يحددها الكونغرس.

٦٥- ودون الإخلال بما سبق ذكره، تمارس المحكمة الوطنية العليا ولاية قضائية أصلية وحصرية في القضايا المتعلقة بالسفراء والوزراء والقناصل الأجانب، وفي قضايا الولاية الأميرالية والبحرية، وفي الدعاوى التي تكون الدولة طرفاً فيها، وفي القضايا التي تنشأ بين محافظتين أو أكثر، وبين إحدى المحافظات وسكان محافظة أخرى، وبين سكان محافظات مختلفة وبين إحدى المحافظات أو سكانها ودولة أجنبية أو مواطن أجنبي.

مكتب المدعي العام

٦٦- مكتب المدعي العام هيئة مستقلة تتمتع بالاستقلال الوظيفي والاكتفاء المالي الذاتي، مهمتها تعزيز عملية تدخل النظام القضائي للدفاع عن شرعية المصالح العامة للمجتمع، بالتنسيق مع السلطات الأخرى للجمهورية. ويتألف من مدع عام للدولة ومحام عام للدفاع وأعضاء آخرين يحددهم القانون. ويتمتع أعضاؤه بمصانوات وظيفية ومكافآت مالية لا يجوز المساس بها (المادة ١٢٠ من الدستور).

مكتب الدفاع العام

٦٧- مكتب الدفاع العام هو الهيئة المكلفة بكفالة المساعدة الفعلية للأشخاص والدفاع القضائي عن حقوقهم، ومن بين مهامه الرئيسية:

- توفير المساعدة القانونية من أجل كفالة احتكام الأشخاص إلى القضاء؛
- إسداء المشورة للأشخاص وممارسة مهمة الدفاع عنهم وعن حقوق المتقاضين (بما في ذلك التمثيل الشرعي للقاصرين والعاجزين)؛
- ممارسة الوصاية العامة على القاصرين الذين ليس لديهم تمثيل قانوني وعلى العاجزين وفاقدي الأهلية؛
- رسم وتنفيذ سياسات من أجل تيسير احتكام الفئات الضعيفة للغاية إلى القضاء.

٦٨- ويقدم هذه الخدمة محامو المساعدة القضائية، والممثلون القانونيون والأوصياء العامون التابعون لمكتب الدفاع العام.

٦٩- وفي القضايا الجنائية، إذا أتهم شخص ما بارتكاب جريمة ولم يوكل محامياً يثق فيه، عين له قاضي الموضوع محامي المساعدة القضائية الرسمي الذي يقع عليه الدور في إطار التناوب على تقديم المساعدة القضائية. وهذه الخدمة مجانية.

٧٠- أما بخصوص القضايا غير الجنائية (المدنية، والأسرية والمتعلقة بالملكيات، والتجارية، والمنازعات الإدارية على الصعيد الاتحادي، وقضايا العمل والضمان الاجتماعي، وما إلى ذلك)، فيمكن اللجوء إلى محام رسمي للمساعدة القضائية (الفقراء ومن يتغيبون عن المحاكمة) طلباً للمشورة و/أو المساعدة القضائية المجانية شريطة تقديم إثباتات وحجج على حالة الفقر.

٧١- ويقيم موظفو مكتب المساعدة القضائية الحالة ويقدمون لصاحبها المشورة و/أو المساعدة القضائية المناسبين لمباشرة الإجراءات القانونية ذات الصلة، متى تم استيفاء شروط القبول (المادة ٦٠ من القانون ٢٤٩٤٦، بشأن إثبات حالة الفقر).

٧٢- وفضلاً عن ذلك، تعالج في مكاتب المساعدة القضائية للقاصرين والعاجزين في القضايا المدنية والتجارية والمتعلقة بالعمل، المسائل المتصلة بالقاصرين وبأهلية الأشخاص، من قبيل طلبات الإيداع في مستشفيات الأمراض العقلية، والملتمسات المتعلقة بحالات جنون الأشخاص وفقدانهم للأهلية، وإسداء المشورة في المسائل المدنية الأسرية. ويتولى محامو المساعدة القضائية للقاصرين والعاجزين تمثيل هاتين الفئتين. ويقيم موظفو مكتب المساعدة القضائية الحالة ويباشرون، عند الاقتضاء، الإجراءات ذات الصلة أو يقومون بإرشاد صاحبها ثم إحالة قضيته.

ثانياً- الإطار العام لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها

٧٣- الأمانة المكلفة بالشؤون الخارجية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والدينية هي المسؤولة عن السياسة الخارجية للدولة فيما يتعلق بالعلاقات مع جميع البلدان والمنظمات الدولية.

٧٤- وينبغي للمديرية العامة لحقوق الإنسان التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والدينية أن تساهم، من جهتها، في إعداد ورسم خطط السياسة الخارجية وبرامجها ومشاريعها وأهدافها في مجال حقوق الإنسان، وأن تشارك كذلك في عرض السياسة الخارجية المتصلة بهذه المواضيع أمام الهيئات أو الكيانات أو اللجان المختصة الدولية.

٧٥- ويندرج ضمن نطاق اختصاصها ما يلي:

- التنسيق مع الجهات المختصة، في مجال العلاقات مع باقي الدول، بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني ونظامه القانوني الدولي؛
- إعداد مشاريع المبادئ التوجيهية والخطط وبرامج العمل للأحداث الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، التي تشارك فيها جمهورية الأرجنتين، وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى؛
- المشاركة، إلى جانب الجهات المختصة، في دراسة معايير القانون المحلي من أجل مواءمتها مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني؛
- المشاركة، بالتنسيق مع الجهات المختصة، في إبرام المعاهدات والاتفاقات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تكون دولة الأرجنتين طرفاً فيها؛
- دعم الدراسات وعمليات رسم وتقييم المشاريع والبرامج والخطط مع باقي الهيئات والوحدات التابعة للدولة، ذات الصلة بالسياسة الخارجية للجمهورية، في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني، وذلك بغرض ضمان الاتساق اللازم لتنفيذها؛

- تنسيق وإجراء المشاورات اللازمة مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فيما يتعلق بقرارات منح اللجوء و/أو الحماية لمن يطلبهما من الأجنبي في الجمهورية؛
- النظر، بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى، في المسائل المتعلقة بالأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية في نطاق عمل الهيئات الدولية؛
- النظر، بالتنسيق مع الجهات المختصة الأخرى، في المسائل المتصلة بالمعايير الدولية لحقوق الطفل.
- ٧٦- ومن جهة أخرى، تتمثل المسؤولية الأساسية لمديرية شؤون المرأة في معالجة القضايا ذات الصلة بالمرأة على الصعيد الدولي وفي السياسة الخارجية للجمهورية. وتشمل الإجراءات التي تضطلع بها ما يلي:
- وضع وتنسيق الإجراءات المتعلقة بقضايا المرأة ضمن أهداف السياسة الخارجية للبلد، وكذلك معالجة إشكالية المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والموقف الذي ينبغي اعتماده في مختلف الهيئات عند الاقتضاء؛
- المشاركة في إعداد مشاريع المبادئ التوجيهية والخطط وبرامج العمل للأحداث الدولية المتعلقة بوضع المرأة وحالتها، التي تشارك فيها جمهورية الأرجنتين، بالإضافة إلى تلك التي تجري داخل الهيئات الدولية التي تكون الأرجنتين طرفاً فيها؛
- المشاركة مع الجهات المختصة في دراسة معايير القانون المحلي من أجل مواءمتها مع معايير القانون الدولي المتعلقة بوضع المرأة وحالتها وكذلك في إبرام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتفاوض الأرجنتين بشأنها في مجال وضع المرأة وحالتها؛
- المشاركة في مختلف الأحداث والاجتماعات التي تنظمها الهيئات الدولية أو الحكومات الأجنبية التي تعالج خلالها القضايا المتعلقة بالمرأة؛
- تنسيق مشاركة ممثلي الدولة لدى الهيئات الدولية والهيئات الحكومية الدولية، والأنشطة التي يضطلعون بها في الخارج المتعلقة بحالة المرأة وحقوقها وإشكالية المساواة بين الجنسين؛
- تنسيق الأنشطة والمعلومات اللازمة لوضع إطار العمل في المشهد الدولي مع الهيئات الحكومية الوطنية.

ألف - الموافقة على المعايير الدولية لحقوق الإنسان

- ٧٧- وقعت جمهورية الأرجنتين وصدقت على المعاهدات التالية وعلى بروتوكولاتها الاختيارية، وأقرت اختصاص اللجان المعنية بكل منها:

٨٠- وتمنح المادة ٧٥ من الدستور الوطني الأسبقية الدستورية لمعاهدات حقوق الإنسان التالية، التي تسمو على القوانين الوطنية بحكم شروط سريانها، وينبغي اعتبارها مكملة للحقوق والضمانات المعترف بها في الدستور الوطني:

- الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته؛
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري؛
- اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- اتفاقية حقوق الطفل؛
- اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن الاختفاء القسري للأشخاص؛
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

السلطات المختصة

١- السلطات القضائية

٨١- إقامة العدل سلطة مشتركة بين الدولة والمحافظات في النظام القضائي الأرجنتيني. وفي هذا الصدد، تنص المادتان ٥ و ١٢٣ من الدستور الوطني على أن تضع كل محافظة دستوراً خاصاً بها وفقاً لمبادئ وإعلانات و ضمانات القانون الأسمى "يكفل إدارة النظام القضائي بها". وتختار كل محافظة موظفيها وقضاة دون تدخل من الحكومة الاتحادية (المادة ٢٢ من الدستور الوطني). وبالتالي، تشكل القوانين التي يصدرها الكونغرس الوطني والمعاهدات المبرمة مع الدول الأجنبية القانون الأسمى للدولة؛ وينبغي لسلطات كل محافظة أن تلتزم به، بصرف النظر عن أي حكم مخالف لذلك قد تتضمنه قوانين المحافظات أو دساتيرها (المادة ٣١ من الدستور الوطني).

- ٨٢- وإدارة النظام القضائي العادي من اختصاص السلطة القضائية لكل محافظة، داخل إقليمها، من خلال تنفيذ القوانين المشار إليها في الفقرة ١٢ من المادة ٧٥ (القانون المدني، والقانون التجاري، والقانون الجنائي، وقانون التعدين وقانون العمل والضمان الاجتماعي)، حسبما إذا كانت القضايا أو الأشخاص خاضعين لولاياتها القضائية الخاصة.
- ٨٣- وفيما يتعلق بنظام القضاء الوطني، تنص المادة ١١٦ من الدستور الوطني على أن تتولى المحكمة الوطنية العليا والمحاكم ذات الدرجات الأدنى للدولة النظر والتقرير في جميع القضايا التي تتمحور حول المسائل التي ينظمها الدستور وقوانين الدولة، رهنأ بما يقع ضمن اختصاصات الولايات القضائية للمحافظات. وفي هذه الحالات، تمارس المحكمة الوطنية العليا ولايتها الاستئنافية (المادة ١١٧ من الدستور الوطني).

٢- السلطات الإدارية

أمانة حقوق الإنسان

- ٨٤- تعتبر أمانة حقوق الإنسان، التابعة لوزارة العدل وحقوق الإنسان، السلطة المختصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني.
- ٨٥- وتتمثل أهداف هذه الأمانة والإجراءات التي تضطلع بها فيما يلي:
- إعداد وتنفيذ ومتابعة السياسات والخطط والبرامج الرامية إلى تعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المجتمعات المحلية والحقوق الجماعية بشكل عام؛
 - تنسيق إجراءات تعزيز وحماية حقوق الإنسان مع الوزارات الأخرى، ومع السلطة القضائية ومكتب المدعي العام ومكتب أمين المظالم والكونغرس الوطني ومنظمات المجتمع المدني؛
 - تخطيط وتنسيق ومراقبة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتدريب وبتعزيز المؤسسات في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، سواء على صعيد الدولة أو فيما يتعلق بالمجتمع المدني؛
 - تنسيق إجراءات المجلس الاتحادي لحقوق الإنسان وتنفيذ إجراءات المفوضيات التابعة للأمانة العامة لحقوق الإنسان على الصعيد الداخلي؛
 - تقديم المساعدة لوزارة العدل وحقوق الإنسان فيما يتعلق بمواءمة معايير القانون المحلي مع القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
 - المشاركة في المراقبة النشطة للقضايا والحالات المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق المجتمعات المحلية والحقوق

الجماعية ومتابعتها والإبلاغ عنها، وذلك بالاشتراك مع الهيئات الوطنية، والهيئات القائمة على صعيد المحافظات والبلديات ومع منظمات المجتمع المدني، المعنية بهذا الموضوع.

أمين المظالم

٨٦- أمين المظالم هيئة تتمتع بالاستقلالية التامة عن باقي سلطات الدولة، وتستجيب مهمتها الأساسية، المحددة بموجب الدستور الوطني (المادة ٨٦)، إلى حاجة النظام الجمهوري لحماية حقوق الإنسان وإلى مؤسسة المراقب المالي الدائم للإدارة العامة والشركات التي تقدم خدمات عامة.

٨٧- وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، سن الكونغرس الوطني القانون رقم ٢٤-٢٨٤ الذي أنشأ، في إطار السلطة التشريعية، مكتب أمين المظالم. ويمارس أمين المظالم، المعروف أيضاً باسم "أوبودسمان"، مهامه دون تلقي تعليمات من أي جهة حكومية. وقد أنيطت بأمين المظالم مهمتان أساسيتان، تتمثل الأولى في ممارسة المراقبة المستمرة، الرامية إلى رصد أي مظهر من مظاهر الاختلال في أداء الإدارات العامة لمهامها، سواء كانت تصرفات أو أفعالاً أو أوجه تقصير، أو كانت غير مشروعة، أو تعسفية، أو متسمة بالإجحاف أو الإهمال أو غير لائقة بشكل خطير؛ وتتمثل الثانية، الوثيقة الصلة بالأولى، في الدفاع عن حقوق جميع سكان البلد. ويجوز له أن يياشر، بحكم منصبه أو بطلب من طرف ما، تحقيقات من أجل استجلاء حقيقة أفعال الإدارة العامة التي قد تشكل انتهاكاً لحقوق المواطنين ومصالحهم، بما في ذلك الحقوق الجماعية أو المتصلة بالمصلحة العامة.

٨٨- ويعتمد أمين المظالم، من أجل إنجاز مهمته، على آليات قانونية شتى. ويجوز له طلب ملفات، والتماس تقارير، وإنجاز عمليات تفتيش وتحقيق، وطلب اتخاذ إجراءات أو تدابير أخرى إثباتية تحقيقاً لمهمته. ولكن الدستور الوطني يتيح له أيضاً أداة أساسية تتميز عما سواها: إنها إضفاء الطابع القانوني على ما يتخذه من إجراءات للجوء إلى العدالة، كلما طال الحقوق الجماعية للمواطنين تهديد أو تعسف أو إنكار بسبب أي تصرف من تصرفات الدولة، أو من يخضعون لسلطتها.

مكتب وكيل شؤون السجون

٨٩- أنشئ مكتب وكيل شؤون السجون بموجب مرسوم للسلطة التنفيذية في عام ١٩٩٣، ضمن وزارة العدل وحقوق الإنسان، وعمل في إطارها ١٠ سنوات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سن الكونغرس الوطني القانون رقم ٢٥٨٧٥ بشأن مكتب وكيل شؤون السجون، الذي يضع هذه الهيئة في إطار السلطة التشريعية ويمنحها كامل السيادة والاستقلالية.

٩٠- ويتمتع وكيل شؤون السجون بصفة وكيل الوزير، وولايته أربع سنوات قابلة للتجديد. ومهمته الأساسية حماية حقوق الإنسان للمحتجزين الواردة في نظام السجون الاتحادي،

وهي حقوق منصوص عليها في النظام القانوني الوطني وفي المعاهدات الدولية القائمة في هذا المجال التي انضمت إليها الأرجنتين. ولا يخضع وكيل شؤون السجون في سياق ممارسته لمهمته لأي أمر إلزامي ولا يتلقى تعليمات من أي سلطة، وإنما يتعين عليه أداء مهمته باستقلالية، وأن يستند إلى سلطته التقديرية لتحديد الحالات الواجب متابعتها.

٩١- إن ولاية وكيل شؤون السجون تحول له القيام بزيارات دورية إلى جميع المؤسسات السجنية التي يوجد بها المحتجزون المدانون بأحكام صادرة عن محاكم وطنية أو اتحادية. ويجوز له، بحكم منصبه أو بطلب من طرف ما، أن يحقق في أي فعل أو تقصير من شأنه المساس بحقوق المحتجزين، ويكون ملزماً بإقامة دعوى جنائية إن اقتضى الأمر ذلك. وتُترجم آراء وكيل شؤون السجون أو وجهات نظره إلى توصيات موجهة إلى وزارة العدل، التي تقع عليها مسؤولية مراقبة ورصد نظام السجون الوطني والاتحادي، يُفعلها صاحب هذه الحقيبة الوزارية من خلال الموافقة عليها بقرارات.

٩٢- وفضلاً عن ذلك، لدى أمانة حقوق الإنسان أمانة فرعية لحماية حقوق الإنسان وأمانة فرعية لتعزيز حقوق الإنسان.

الأمانة الفرعية لحماية حقوق الإنسان

٩٣- تضطلع هذه الأمانة الفرعية بما يلي:

- إعداد خطط وبرامج خاصة في مجال حماية حقوق الإنسان الفردية والجماعية، والإشراف على تنفيذها؛
- المشاركة في عمليات جمع وتحديث وحفظ ورقمنة المحفوظات والمعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بسبب إرهاب الدولة والإشراف على التنفيذ الفعلي لجميع قوانين جبر الضرر من قبل دولة الأرجنتين؛
- المشاركة في أنشطة المراقبة النشطة للقضايا والحالات المتعلقة بحقوق الإنسان ومتابعتها والإبلاغ عنها على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما أمام منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية والسوق الجنوبية المشتركة.

٩٤- وفيما يلي بعض الوحدات التابعة لأمانة حقوق الإنسان:

(أ) المديرية الوطنية للشؤون القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان

٩٥- ومهامها هي:

(أ) إسداء المشورة بشأن تنفيذ المعايير القانونية وإبداء الرأي فيما يخص الشؤون القانونية المتعلقة بمهام أمانة حقوق الإنسان؛

(ب) ممارسة دور المدافع، والمدعي، والمتضرر، والمراقب، وصاديق المحكمة و/أو أي شكل آخر من أشكال المشاركة المناسبة في الإجراءات القضائية، حسب المعايير الرسمية للهيئة القضائية المختصة، وذلك في جميع الحالات التي قد تقع فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، تشكل ظاهرياً جرائم ضد الإنسانية وتنطوي على انتهاكات لحقوق الإنسان قد تحدث اضطراباً و/أو فرعاً اجتماعياً؛

(ج) تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالشؤون ذات الطابع الإقليمي والدولي المتصلة بمسألة حقوق الإنسان التي تندرج ضمنها اختصاصات الأمانة؛

(د) متابعة تنفيذ المعايير والأحكام والقرارات المتعلقة بمكافحة الإفلات من العقاب وجبر الضرر الناجم عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ضمن جملة أمور أخرى.

(ب) مديرية تدبير سياسات جبر الضرر

٩٦ - من بين المهام التي تندرج ضمن اختصاصاتها ما يلي:

(أ) مساعدة المدير الوطني للشؤون القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان في تنسيق الإجراءات المتصلة بخطط وبرامج جبر الضرر الناجم عن آثار انتهاكات حقوق الإنسان التي تسببت فيها الدولة؛

(ب) تنفيذ قوانين جبر الضرر الوطنية، وأي قانون يمكن سنه في هذا المجال؛

(ج) تنفيذ البرامج والأنشطة الموضوعية وتحديد الاحتياجات الجديدة.

(ج) المديرية الوطنية لرعاية الفئات الضعيفة

٩٧ - تتمثل مهامها في:

(أ) كفالة التنفيذ الفعلي للمعايير الوطنية والدولية التي تكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع مراعاة وضع الفئات الضعيفة، بمن فيهم المعوزون والمهاجرون والأطفال وطالبو اللجوء والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنون والشعوب الأصلية والأقليات الجنسية؛

(ب) تلقي الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ووضع آلية للإجراءات العاجلة ومتابعة تنفيذها لحمايتها على أفضل وجه؛

(ج) مساعدة أمين حقوق الإنسان في إعداد برامج لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأخرى مماثلة موجهة إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإلى الفئات الضعيفة الأخرى، على أساس مبدأ عدم التمييز؛

(د) وضع إجراءات المراقبة النشطة للمشاكل المتعلقة بانتهاك حقوق الإنسان، بالتنسيق مع الهيئات الحكومية والشبكات الاجتماعية، وذلك بحكم المنصب أو بطلب من طرف ما.

(د) إدارة مركز مساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان "الدكتور فيرناندو أويوا"

٩٨- يدير هذا المركز أعمال المساعدة الشاملة لضحايا إرهاب الدولة وضحايا سوء استعمال السلطة الذين عانوا صدمات نفسية خطيرة من شأنها الإضرار بحقوقهم الأساسية، و/أو لذويهم، ويُقصد بذلك تقديم الدعم النفسي، والتوجيه والإرشاد للمتضررين و/أو لذويهم حسب الاحتياجات التي يجري تحديدها. وينسق إجراءات مساعدة الضحايا والشهود والمدعين الذين يتعين عليهم المثول أمام المحاكم، وبخاصة المحاكمات المتصلة بالتحقيق في الجرائم ضد الإنسانية، ويقدم المركز من أجل ذلك المساعدة والدعم النفسي خلال جلسات الاستماع في الحالات التي تقتضي ذلك.

(هـ) المجلس الاتحادي لحقوق الإنسان

٩٩- يناقش المجلس، الذي يتألف منذ عام ٢٠٠٣ من السلطات العليا لحقوق الإنسان على صعيد الدولة والمحافظات ومدينة بوينس آيرس، المبادرات وينسق مختلف المواضيع المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بغرض تنسيق السياسات العامة في مجال حقوق الإنسان مع حكومات المحافظات، على صعيد الدولة والمحافظات والبلديات، من خلال تعزيز التعاون الأفقي بين مختلف الولايات القضائية.

البرامج

١٠٠- توجد داخل وزارة العدل وحقوق الإنسان برامج شتى تعمل من أجل حماية حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مختلف وزارات الحكومة الوطنية لديها أقسام تهتم بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في نطاق اختصاصاتها الوزارية على وجه التحديد. ويمكن الإشارة على سبيل المثال إلى مديرية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التابعة لوزارة الدفاع، ومديرية الشؤون الدولية التابعة لوزارة العمل، والأمانة الوطنية لشؤون الطفل والمراهق والأسرة، والأمانة الفرعية للسياسات الغذائية التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، ومديرية حقوق الإنسان التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والدينية، إلى جانب أقسام أخرى.

برنامج "الضحايا ضد أعمال العنف"

١٠١- يقدم هذا البرنامج الرعاية لضحايا الاعتداءات وغيرها من ضروب المعاملة السيئة الناتجة عن ممارسة العنف أيًا كانت طبيعته، وذلك في إطار من الاحتواء والأمن وكفالة الحقوق. ويشمل مكافحة العنف الأسري، وسوء المعاملة، واستغلال الأطفال وبغاءهم.

١٠٢- وفي مدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً، تسجل هذه الهيئة بيانات طلبات المساعدة من خلال خط هاتفي (الخط رقم ١٣٧)، ويتقرر بناء عليها تدخل الفريق المتنقل الذي ينتقل إلى منزل الضحية لمساعدتها واحتوائها ومرافقتها في تقديم الشكوى. وبالتالي، فإن العمل مع الضحايا فعال على الصعيد الميداني، إذ يجري التعامل مباشرة مع الضحية نفسها وفي المكان الذي تقع فيه أعمال العنف. ويشار إلى أن ضحايا العنف الجنسي يقدمون شكواهم إلى مفوضية الشرطة ومن ثمة يبدأ تدخل هذا البرنامج.

الوحدات الخاصة التابعة لقوات الأمن الاتحادية

١٠٣- تجدر الإشارة إلى أن وزارة الأمن الوطني أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وصار يتبع لها كل من الشرطة الاتحادية، والشرطة البحرية، وجهاز الدرك، والمجلس الاتحادي للأمن الداخلي (وهي أجهزة كانت في السابق تابعة لوزارة العدل والأمن وحقوق الإنسان). كما يعطي قرار وزاري تعليمات لجهاز الدرك والشرطة الاتحادية والشرطة البحرية وشرطة أمن المطارات بإنشاء وحدات خاصة لأغراض القيام بمهام منع جريمة الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها، وكذلك مهام الاستخبارات اللازمة لهذا الغرض.

مكتب إنقاذ ودعم الأشخاص المتضررين من جريمة الاتجار بالأشخاص

١٠٤- يشكل هذا المكتب مركز جميع الأنشطة المتعلقة بمنع جريمة الاتجار بالأشخاص والتحقيق فيها، وكذلك بتوفير الدعم والمساعدة القضائية للأشخاص المتضررين من هذه الجريمة إلى حين إدلاء الضحية بشهادتها. وفور ذلك، يتلقى الضحايا المساعدة من البرامج المتخصصة في "مساعدة ضحايا الاتجار بالأشخاص".

البرنامج الوطني لمنع اختطاف الأطفال والاتجار بهم ومكافحة جرائم طمس هويتهم، الذي يعمل في إطاره السجل الوطني للمعلومات المتعلقة بالقاصرين المختطفين

١٠٥- يتوخى هذا السجل تنظيم وتبادل المعلومات المتاحة على صعيد البلد ككل في قاعدة البيانات المتعلقة بالقاصرين المجهول مصيرهم، وكذلك بأولئك الذين عُثر عليهم أو الذين يوجدون في مؤسسات الرعاية أو الحماية أو الاحتجاز، وذلك في جميع الحالات التي تُجهل فيها البيانات المتعلقة بنسبهم أو هويتهم.

مكتب مساعدة ضحايا الجريمة

١٠٦- يندرج ضمن اختصاصات هذا المكتب التابع للنيابة العامة الوطنية ما يلي: تقديم المشورة القانونية لضحايا الجرائم بشأن إمكانيات حصولهم على مساعدة الدولة، وبخاصة ذوو الدخل المحدود منهم؛ وتقديم المشورة لضحايا الجرائم الذين يشكلون حالات اجتماعية معقدة للغاية بغرض إرشادهم إلى آليات الدعم والمساعدة التابعة للدولة وغير الحكومية.

الوحدة التابعة لمكتب المدعي العام للمساعدة في قضايا الاختطاف بغرض الابتزاز وحالات الاتجار بالأشخاص

١٠٧- تقدم هذه الوحدة المساعدة لمكاتب المدعين العامين في سائر البلد في قضايا الاختطاف والاتجار بالأشخاص. وتقدم المساعدة بطلب من المدعي العام المكلف بالقضية وتحت إشرافه. كما تنسق برامج التدريب وتعد قاعدة بيانات بشأن قضايا الاختطاف بغرض الابتزاز وحالات الاتجار بالأشخاص.

الوحدة التابعة لمكتب المدعي العام المعنية بالتحقيق في جرائم المساس بالسلامة الجنسية والاتجار بالأشخاص وبغاء الأطفال

١٠٨- هي وحدة تابعة لمكتب المدعي العام ونطاق ولايتها مدينة بوينس آيرس.

مكتب مكافحة العنف المنزلي التابع للمحكمة العليا الوطنية

١٠٩- يقدم هذا المكتب المساعدة للأشخاص الذين يعانون الاعتداءات البدنية أو النفسية أو المادية في الوسط الأسري، بغرض ضمان الاحتكام السريع إلى القضاء. ويقدم المعلومات والإرشادات بشأن الخطوات القضائية الواجب اتخاذها في كل حالة على حدة، ويحيل الشكاوى، ويصدر شهادات بشأن الحالة الصحية والإصابات المحتملة ويعد في نفس الوقت التقارير ذات الصلة. ويعمل مكتب مكافحة العنف المنزلي بشكل وثيق مع المؤسسات العامة الأخرى التي يمكن أن تقدم إليها الشكاوى وهي: مفوضيات الشرطة والمحاكم ومكاتب المدعين العامين وبرنامج "الضحايا ضد أعمال العنف" وشرطة الطوارئ.

جيم- إطار تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١١٠- الأمانة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان تابعة للأمانة الوطنية لحقوق الإنسان. ومهامها هي:

- إعداد خطط وبرامج خاصة في مجال تعزيز حقوق الإنسان الفردية والجماعية، والإشراف على تنفيذها؛
- المشاركة في أنشطة التواصل العام وفي التظاهرات الثقافية الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان؛
- تخطيط وتنسيق وتبعية الأنشطة المتعلقة بالتدريب وتعزيز المؤسسات في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني على صعيد المجتمع المدني والدولة، بما في ذلك القوات المسلحة وقوات الأمن والشرطة ونظام السجون.

تعزيز التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان

١١١- تتبع المديرية الوطنية للتدريب في مجال حقوق الإنسان والمديرية الوطنية لتطوير المعايير المتعلقة بحقوق الإنسان للأمانة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان.

مشروع تعزيز نظام حماية حقوق الإنسان

١١٢- يتبع للأمانة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان أيضاً هذا المشروع المتعلق بتعزيز نظام حماية حقوق الإنسان. وتمثل أنشطته الرئيسية في إنشاء مرصد لحقوق الإنسان في مختلف محافظات البلد؛ وتنظيم حملات لنشر حقوق الإنسان والتوعية بها على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي؛ والقيام بأنشطة للتأهيل والتدريب في مجال حقوق الإنسان من خلال تنسيق دورات تدريبية متعددة في جميع أنحاء البلد.

اللجنة الوطنية الاستشارية المعنية بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة

١١٣- تتمثل مهمة هذه اللجنة الوطنية في تنسيق وتوحيد وتوجيه وتعزيز ونشر جميع الأنشطة التي من شأنها أن تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة على الصعيد الوطني، دون تمييز على أساس السن أو الجنس أو العرق أو الدين أو المستوى الاجتماعي والاقتصادي، مع ضمان التوزيع العادل للمزايا الناشئة عنها والاستفادة منها.

١١٤- وتتألف اللجنة الوطنية الاستشارية المعنية بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من رئيس ومجلس للإدارة مكون من ثلاثة مدراء وأمين عام، متخصصين في مختلف المجالات ذات الصلة بحالة الإعاقة (الوقاية وإعادة التأهيل والدعم وتكافؤ الفرص) يوفرون المعلومات التقنية التي تدعم عملية اتخاذ القرارات. ويمارس الرئيس، الذي يتمتع في الهرم الإداري بصفة تعادل رتبة وزير الدولة، مهمة التمثيل القانوني لهذه الهيئة وتوجيه عملها وإدارته.

١١٥- واعتمد الهيكل التنظيمي للجنة الوطنية الاستشارية المعنية بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المرسوم رقم ١٩٩٢/٩٨٤، الذي ينص في مادته الثامنة على الاستعانة بلجنة تقنية ولجنة استشارية. وتتألف هذه اللجنة الاستشارية من منظمات غير حكومية منشأة في جمهورية الأرجنتين، تعمل في مجال الإعاقة.

١١٦- أما اللجنة التقنية فتتألف من مندوبي هيئات السلطة التنفيذية وممثلي السلطتين التشريعية والقضائية بصفة مستشارين.

١١٧- وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الوطنية الاستشارية المعنية بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ترأس المجلس الاتحادي لشؤون الإعاقة المنشأ بموجب القانون رقم ٢٤٦٥٧ في عام ١٩٩٦. وتتألف المجلس الاتحادي لشؤون الإعاقة من الموظفين الذين يمارسون السلطة على

أعلى مستوى في هذا المجال في كل محافظة وفي مدينة بوينس آيرس، ومن ممثلي المنظمات غير الحكومية للأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يجري انتخابهم وفقاً للقانون.

البرنامج الوطني لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في معاملاتهم مع إقامة العدل

١١٨- أنشئ هذا البرنامج من قبل مؤسسة رئاسة الدولة امثالاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، وبخاصة التزام الأرجنتين كدولة طرف بأن تكفل للأشخاص ذوي الإعاقة سبلاً فعالة للوصول إلى القضاء.

١١٩- وهذا البرنامج تابع لوزارة العدل، ويندرج هدفه ضمن سياسات الإدماج الاجتماعي التي تنفذها الحكومة الوطنية، بغرض تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة والتواصل والإعلام في إطار السياسات.

١٢٠- ويستهدف هذا البرنامج الأشخاص ذوي الإعاقة، والعاملين في مجال القضاء، وموظفي السجون، وقوات الأمن، وموظفي الإدارة العامة، والهيئات المهنية ومنظمات المجتمع المدني، ومهامه هي:

- التوجيه، والمساعدة التقنية، والإحالة، وإعداد أدلة التدخل وبروتوكولاته؛
- توفير التدريب للفاعلين في مجال السلطة القضائية، وللهيئات المهنية وموظفي الإدارة العامة، وكذلك لكيانات القطاع الخاص التي تطلبه؛
- النظر والتدخل في حالات الأشخاص ذوي الإعاقة الموجودين في حالة احتجاز؛
- مواءمة عمليات تدخل هيئات الخبراء في الإجراءات القضائية أو التمهيدية التي يكون الأشخاص ذوو الإعاقة طرفاً فيها؛
- تقديم المساعدة التقنية اللازمة لمواءمة القوانين وإصلاحها؛
- تعزيز التعاون بين الوكالات؛
- حفز التعاون وتبادل الخبرات مع المؤسسات والهيئات الدولية.

الأمانة الوطنية لشؤون الطفل والمراهق والأسرة

١٢١- يندرج القانون رقم ٢٦٠٦١، المعتمد في عام ٢٠٠٥، ضمن مبادئ الرعاية الشاملة للأطفال والمراهقين.

١٢٢- وأنشئت بموجب هذا القانون الأمانة الوطنية لشؤون الطفل والمراهق والأسرة بوصفها الهيئة المتخصصة في مجال حقوق الطفل والمراهق التابعة للسلطة التنفيذية الوطنية، وبالتالي الموجهة للسياسات العامة في هذا المجال.

١٢٣- ومن خلال المرسوم رقم ٤١٦/٠٦، المنظم لهذا القانون، أنشأت السلطة التنفيذية الوطنية وحدتها التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، لتضمن بذلك إنجاز عملها في إطار السياسات الاجتماعية الشاملة، ومنحتها الاستقلال المالي بغرض تسريع وتيرة تنفيذ سياساتها.

١٢٤- والهيئة المعنية بحماية الحقوق على الصعيد الاتحادي هي المجلس الاتحادي لشؤون الطفل والمراهق والأسرة الذي يتألف من المكلف بولاية الأمانة الوطنية لشؤون الطفل والمراهق والأسرة، وهو من يرأسها، ومن ممثلي هيئات حماية حقوق الطفل والمراهق والأسرة القائمة في كل محافظة وفي مدينة بوينس آيرس المستقلة ذاتياً. وأكد المجلس الاتحادي لشؤون الطفل والمراهق والأسرة، في جلسته الافتتاحية المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، التزاماته بشأن ما يلي:

(أ) ترسيخ عملية التحول المؤسسي وتعزيز إجراءات مواءمة المعايير على صعيد الدولة والمحافظات والبلديات، على نحو يجعل مؤسسات الدولة وإطارها القانونية تتسق مع الحقوق والمبادئ والضمانات المكرسة في اتفاقية حقوق الطفل وتحترمها؛

(ب) اعتماد أشكال تنظيمية على جميع مستويات الإدارة، من شأنها ضمان نظام صارم للحماية الشاملة لحقوق الأطفال والمراهقين، يعزز التمتع الشامل بالحقوق وله القدرة على مواجهة الفعالة والملائمة لما قد يلحق هذه الحقوق من تهديد أو انتهاك، مع إقرار خاصيات كل مجتمع في عمليات التدخل؛

(ج) تعزيز مشاركة المجتمع، من خلال منظماتها، في إعداد وتنفيذ سياسات تعزيز الحقوق وحمايتها و/أو استعادتها، وممارسة الأطفال والمراهقين لحقهم في الاستماع إليهم وحقهم في المشاركة؛

(د) تعزيز عمليات مراجعة وتغيير الممارسات المؤسسية إزاء الأطفال والمراهقين بمواءمتها مع نموذج الحماية الشاملة، وتفادي تداخل الجهود، وازدواجية الهياكل، والتأخر في تحقيق الأهداف، وذلك من أجل توحيد الموارد والدوائر الإدارية وتنسيقها والاستفادة القصوى منها. وإعداد المعايير الدنيا لنوعية المساعدة، وبروتوكولات التدخل ونظم التسجيل في مجالات الطفولة، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال والمراهقين المحرومين من الرعاية الأبوية.

المجلس الوطني لشؤون المرأة

١٢٥- لدى الأرجنتين آلية وطنية للنهوض بالمرأة، تسمى المجلس الوطني لشؤون المرأة، وهي تابعة للمجلس الوطني لتنسيق السياسات الاجتماعية. والمجلس الوطني لشؤون المرأة هو الهيئة المكلفة بالسياسات العامة لتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين المرأة والرجل بغرض تعزيز عملية تحول اجتماعي وثقافي قائمة على المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة في الحياة الاقتصادية والثقافية للبلد. ومن بين أهدافه المحددة حفز ورصد التنفيذ الفعلي لاتفاقية القضاء

على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اكتسبت الصبغة الدستورية في البلد منذ عام ١٩٩٤، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه (المعروفة باتفاقية بيليم دو بارا).

١٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، فالمجلس الوطني لشؤون المرأة هو الهيئة المسؤولة عن تنفيذ القانون رقم ٢٦٤٨٥، أي القانون الوطني لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه في نطاق علاقتها الشخصية مع غيرها، المعتمد في عام ٢٠٠٩. ووسع هذا القانون نطاق تعريف العنف ضد المرأة الذي كان سارياً حتى ذلك الحين في القوانين الوطنية، وذلك بإدخال مجموعة من أنواع العنف (البدني والنفسي والجنسي والاقتصادي والمادي والرمزي) وأماطه (في المنزل والمؤسسات وأماكن العمل وأقسام الولادة ووسائل الإعلام).

المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين

١٢٧- أنشئت هذه الهيئة اللامركزية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥، بموجب القانون رقم ٢٣٣٠٢، بوصفها كياناً لا مركزياً، بمشاركة السكان الأصليين، وينظم شؤونها المرسوم رقم ١٥٥ الصادر في شباط/فبراير ١٩٨٩. وهدفها الرئيسي كفالة ممارسة المنتمين إلى الشعوب الأصلية لحقوقهم في المواطنة الكاملة، حيث يضمن إعمال الحقوق المكرسة دستورياً (الفقرة ١٧ من المادة ٧٥).

١٢٨- وهدف المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين تقديم الرعاية والدعم للسكان الأصليين والمجتمعات الأصلية الموجودة في البلد، وكفالة حمايتها وتنميتها، ومشاركتها الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، مع احترام قيمها وأماط عيشها الخاصة، وذلك من خلال تنفيذ برامج تتيح حصولها على ملكية الأراضي وتعزيز إنتاجها الزراعي والغابوي والمعدني والصناعي أو التقليدي بجميع فروعها، والحفاظ على أماطها الثقافية في الخطط المتعلقة بالتعليم وحماية صحة المنتمين إليها، وذلك وفق ما ينص عليه المرسوم رقم ٠٦/٤١٠ المنظم للهيكل التنظيمي للمعهد.

١٢٩- وبوصف هذا المعهد هيئة مكلفة بتنفيذ السياسة المتعلقة بالسكان الأصليين، فهو يحفز مشاركة المجتمعات في رسم وإدارة سياسات الدولة المتصلة بها، مع مراعاة أشكال تنظيمها التقليدي، وكفالة تعزيز الهويات الإثنية والثقافية، وإنشاء الأسس اللازمة لتنمية شاملة ومستدامة ومتوافقة مع الحفاظ على البيئة في الأقاليم التي تقطنها هذه المجتمعات.

١٣٠- ومن جهة أخرى، يحفز المعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين، بالتنسيق مع وزارة التعليم الوطنية، تنفيذ نموذج التعليم المشترك بين الثقافات الثنائي اللغة، وذلك من أجل تعزيز قيمة ثقافة الشعوب الأصلية ولغاتها الأم ورؤيتها الكونية وتوطيدها.

١٣١- وتجدر الإشارة إلى مبادرات الحكومة الوطنية التالية:

الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

١٣٢- تقرر وضع هذه الخطة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وقد أفسحت عملية صياغتها مجالاً للحوار والمشاركة الديمقراطية. وتستند الخطة إلى دعم مختلف الجهات الحكومية التي ترسم سياسة حقوق الإنسان وتتكلف بمتابعة وتنفيذ التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وتشمل الخطة مجموعة من الالتزامات المتعلقة بعمل الدولة الرامية إلى توطيد نظام حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مختلف مجالات عمل الحكومة، وتشكل إطاراً للعمل يراعي المقترحات والتوصيات القائمة على المبادئ المعتمدة في مجال ترسيخ الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان. ومن بين العناصر الأساسية للخطة تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تُعتبر عالمية وشاملة ومتراصة وتتطلب متابعةً وتنفيذاً تدريجيين. كما أن سياسات العدالة والحقيقة وسياسات الاستذكار تعد بدورها أساسية. وتشمل الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ثلاثة محاور ذات أولوية هي: المساواة وعدم التمييز، وضمانات التمتع بالحقوق، والإدماج الاجتماعي.

١٣٨- المنهجية:

- الاستقصاء. ويشمل: (أ) الحوار على الصعيد الاتحادي؛ (ب) الحوار بين هيئات الولايات القضائية على الصعيد الوطني؛ (ج) مشاوررة الفاعلين في المجتمع المدني والخبراء؛ (د) مشاوررة المواطنين؛
- التنظيم المنهجي للمعلومات؛
- إعداد المقترحات؛
- صياغة الخطة.

معهد السياسات العامة لحقوق الإنسان التابع للسوق الجنوبية المشتركة

١٣٣- وافق مجلس وزراء السوق الجنوبية المشتركة على إنشاء معهد السياسات العامة لحقوق الإنسان في سياق الاجتماع السابع عشر للسلطات العليا المعنية بحقوق الإنسان، خلال فترة رئاسة الأرجنتين المؤقتة لهذه السوق. وبغرض تنسيق السياسات المشتركة فيما يتعلق بمعالجة المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، يسهر هذا المعهد على بلورة السياسات العامة في المنطقة كلها وتصميمها ومتابعة تنفيذها، وعلى اعتماد المعايير الدولية في هذا المجال. ولهذا الغرض، يسعى إلى سد الثغرات القانونية في مجال حماية حقوق الأطفال والمراهقين، والقضاء على جرمي الاتجار بالأشخاص وتهريبهم، وضمان حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعدم التمييز ضد جماعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

اللجان البرلمانية

١٣٤- أنشئت كذلك في إطار السلطة التشريعية هيئات خاصة مختصة في مجال حقوق الإنسان. ولدى مجلس النواب ومجلس الشيوخ على حد سواء لجنة معنية بحقوق الإنسان والضمانات. وفي كلتا الحالتين، تضم اللجنتان برلمانييْن منتمين إلى جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان.

١٣٥- وتثري عمل هاتين اللجنتين مساهمةً موظفي الحكومة الذين يُدعون بشكل دوري إلى تقديم المعلومات، ومساهمةً الخبراء الوطنيين والدوليين في هذا المجال. فضلاً عن أن هاتين اللجنتين تشكلان منتدىً طبيعياً لمناقشة مسائل تترجم إلى مشاريع قوانين، فإنهما تطلبان إلى السلطة التنفيذية الوطنية تقديم تقارير بشأن المسائل التي تندرج ضمن نطاق اختصاصهما. كما اقتدت المحافظات بهذا المثال وتجهزت مجالسها التشريعية ببيئات لحقوق الإنسان.

دال - عملية تقديم التقارير على الصعيد الوطني

١٣٦- تتولى المديرية العامة لحقوق الإنسان التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والدينية تنسيق عملية تقديم التقارير الدورية إلى هيئات رصد تنفيذ المعاهدات الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويستثنى من ذلك عملية تقديم التقارير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي تتولاها مديرية شؤون المرأة بالتنسيق مع المجلس الوطني لشؤون المرأة.

١٣٧- وحسب الاقتضاء، يُتخذ، بطلب من المديرية العامة لحقوق الإنسان، إجراء لاستدعاء جميع المتحاورين الحكوميين المعنيين بالموضوع الخاص بكل معاهدة، من أجل الحصول على جميع المعلومات اللازمة لإعداد تقرير البلد بشأن المعاهدة الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

١٣٨- وفي معظم الحالات يتمثل إجراء الاستدعاء فيما يلي:

- يُستدعى ممثلو كل من الحكومة الوطنية، وحكومات المحافظات، والهيئات اللامركزية، والمجالس الاستشارية، والسلطة القضائية، والسلطة التشريعية ومكتب أمين المظالم، من خلال السلطات المعنية في كل منها، ويجري اطلاعهم على تفاصيل التقرير الواجب إعداده، وإبلاغهم بأهميتها وطلب تعيين ممثل كمسؤول عن التنسيق؛
- يُستدعى ممثلو المجلس الاتحادي لحقوق الإنسان عبر الاتصال بحكام كل محافظة؛
- يوضع جدول زمني للاجتماعات يُستهل باجتماع إعلامي. وفي هذا السياق تُعرض أهداف المهمة، والمبادئ التوجيهية، وفئات مصادر المعلومات ثم تباشر الاجتماعات ذات الصلة.

- ١٣٩- وفي كل لقاء، يقدم المسؤولون عن التنسيق في مختلف الهيئات المعنية تقارير عن عمل هذه الهيئات المتصل بمحاور الاتفاقية التي يتعلق بها الأمر، حيث يعرضون بيانات ملموسة بخصوص أعمالها المحددة في هذا المجال.
- ١٤٠- وكما هو معتاد في مجال إعداد التقارير الدورية، تضع السلطات المختصة رهن إشارة منظمات المجتمع المدني الرئيسية المعنية بحماية حقوق الإنسان مسودة أولى للتقرير، وتدعوها إلى تقديم ملاحظاتها بشأنها.
- ١٤١- ودون المساس بذلك، تتمثل الممارسة العامة في اختيار منظمات المجتمع المدني في جمهورية الأرجنتين لتقديم تقاريرها البديلة إلى هيئات رصد تنفيذ المعاهدات.
- ١٤٢- وتجمع المديرية العامة لحقوق الإنسان، التي تتولى مهمة إعداد التقرير وصياغته وتقديمه، كل المعلومات التي تتلقاها خلال اجتماعات العمل.
- ١٤٣- كما تتكلف المديرية العامة لحقوق الإنسان بتنسيق عملية الدفاع عن التقرير أمام هيئة المعاهدة ذات الصلة عندما تنص على ذلك الاتفاقية التي يتعلق بها الأمر.

ثالثاً- معلومات بشأن المساواة وعدم التمييز وسبل الانتصاف الفعالة

ألف- المساواة وعدم التمييز

- ١٤٤- دون إغفال واجب كل بلد في أن يقرر داخلياً نموذج المجتمع الذي يريد أن ينشئه، فإن سن القانون المتعلق بزواج المثليين، مؤخراً، جعل من الأرجنتين أول دولة في أمريكا اللاتينية وعاشر دولة في العالم تجيز الارتباط بين شخصين من نفس نوع الجنس في جميع أنحاء إقليمها.
- ١٤٥- وتقدمت الأرجنتين خطوة إضافية نحو تحقيق المساواة في الحقوق والتصدي للتمييز، إذ وافق الكونغرس الوطني، في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، على قانون الهوية الجنسانية، ومقتضاه "يحق لكل شخص أن يُعترف بهويته الجنسانية وبحريته في تنمية شخصيته وفقاً لهويته الجنسانية".
- ١٤٦- وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، عززت الأرجنتين عملية التفاوض بشأن صكوك حماية حقوق الإنسان وشاركت فيها بنشاط. وفي عام ٢٠١١، وبالتصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اكتملت عملية التصديق على أهم صكوك حقوق الإنسان في المنظومة العالمية والإقليمية.

١- المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية

- ١٤٧- في ٥ تموز/يوليه ١٩٩٥، اعتمد الكونغرس الوطني القانون رقم ٢٤-٥١٥، الصادر في ٢٨ تموز/يوليه من نفس العام، والمنشئ للمعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية. وبدأ المعهد مهامه في عام ١٩٩٧ بوصفه كياناً لا مركزياً خاضعاً لولاية وزارة الداخلية (ألحق بوزارة العدل وحقوق الإنسان منذ آذار/مارس ٢٠٠٥، بموجب المرسوم

الرئاسي رقم ١٨٤)، وذلك بهدف إعداد سياسات وطنية وتدابير ملموسة لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية من خلال حفز وتنفيذ إجراءات لتحقيق هذه الغاية.

١٤٨- وتستهدف إجراءات المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية جميع من يتعرضون للتمييز، الفعلي أو المحتمل، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد الفئات ضعفاً، بغرض ضمان الممارسة الفعلية للحقوق والضمانات على قدم المساواة ودون تمييز، أي المساواة الحقيقية في الفرص والمعاملة وليس المساواة القانونية فحسب.

١٤٩- والصلاحيات التي يمنحها القانون رقم ٢٤٥١٥ للمعهد واسعة النطاق:

- الوقاية/النشر: نشر المبادئ والمعايير القانونية السارية المفعول بشأن عدم التمييز؛ وتوعية الرأي العام؛
- التثقيف: إعداد حملات تثقيفية وتنفيذها؛
- التحقيق: تلقي الشكاوى المتعلقة بالسلوكيات المتسمة بالتمييز أو كره الأجانب أو العنصرية وتجميعها وحفظها في سجل؛
- الخدمات: إسداء المشورة للضحايا؛ وتقديم المساعدة القضائية المجانية؛ وإسداء المشورة إلى مكتب المدعي العام في المسائل المتصلة باختصاصه؛
- التوثيق: تجميع وتحديث المعلومات المتعلقة بالقانون الوطني والدولي والمقارن في هذا المجال؛ وإنشاء سجل للتوثيق تابع للمعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية؛
- التعاون: إقامة علاقات التعاون مع الكيانات الأخرى التي لديها نفس الأهداف؛ وإبرام اتفاقات.

١٥٠- أما بخصوص أهداف هذا المعهد، فإن مهمته تتمثل فيما يلي:

- نشر المبادئ المكرسة في الدستور الوطني، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والمعايير المتسقة والمتكاملة والقانون رقم ٢٣٥٩٢ المتعلق بأفعال التمييز، بالإضافة إلى نتائج الدراسات التي ينجزها المعهد أو يدعمها والاقتراحات التي يقدمها؛
- إعداد وحفز تنظيم حملات للتثقيف والتواصل ترمي إلى تعزيز قيمة التعددية الاجتماعية والثقافية، وإلى القضاء على السلوكيات المتسمة بالتمييز أو كره الأجانب أو العنصرية؛
- تلقي الشكاوى المتعلقة بالسلوكيات المتسمة بالتمييز وكره الأجانب والعنصرية وتنسيق عملية تلقيها وحفظها في سجل؛

- تقدم المشورة الشاملة والمجانية للأفراد أو الجماعات ممن يعانون من التمييز أو لضحايا كره الأجانب أو العنصرية، مع توفير المساعدة القضائية المجانية للطرف المعني الذي يطلبها.

١٥١- وبالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة التنفيذية الوطنية، من خلال سن المرسوم رقم ٠٥/١٠٨٦ المتعلق باعتماد الخطة الوطنية لمكافحة التمييز، المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تُسند، بموجب المادة ١ منه، إلى المعهد الوطني لمكافحة التمييز وكره الأجانب والعنصرية مهمة تنسيق عملية تنفيذ هذه الخطة. وبالتالي، يدرج المعهد ضمن الأهداف الرئيسية التي يسعى إليها الاستراتيجيات التالية: إضفاء الطابع الاتحادي على إدارة المعهد، وتنظيم حملات لتعزيز قيمة التعددية الاجتماعية والثقافية، وإدماج مظاهر التنوع والقضاء على جميع السلوكيات المتسمة بالتمييز، وتحديث الدراسة التشخيصية لحالات التمييز في سائر الإقليم الوطني من خلال البحوث المتخصصة.

٢- الخطة الوطنية لمكافحة التمييز

١٥٢- يجري منذ عام ٢٠٠٥ تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التمييز، وهي برنامج عمل يشمل تشخيصاً دقيقاً لهذه المسألة ويقدم توصيات محددة بهذا الخصوص، ما يجعل بلدنا نبراساً في إعداد خطط مماثلة في بلدان أخرى.

باء- سبل الانتصاف الفعالة

١٥٣- تتوافر لجميع سكان جمهورية الأرجنتين مجموعة من سبل الانتصاف التي تتيح معالجة الحالات التي يُنتهك فيها حق أساسي. وتنظّم سبل الانتصاف هذه بمقتضى القوانين العادية وتتنوع حسب موضوعها. وينص الدستور الوطني في المادة ٤٣ منه على إجراءات الحماية المؤقتة، وأمر الإحضار أمام المحكمة والاطلاع على البيانات الشخصية.

١٥٤- وينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يجوز لكل شخص يعتبر أنه تضرر من جريمة تستوجب الملاحقة القضائية أو يعلم بارتكابها دون أن يدعي تضرره منها أن يبلغ القاضي أو المدعي العام أو الشرطة بوقوعها. وعندما يتعلق الأمر بدعوى جنائية شخصية، لا يجوز الإبلاغ إلا لمن يحق له إقامة الدعوى، وفقاً لما ينص عليه القانون الجنائي في هذا الصدد. ووفقاً للإجراءات المنصوص عليها (...). يجوز للمعني بالأمر أن يطلب اعتباره طرفاً مدعياً".

١٥٥- وينص قانون الإجراءات الجنائية (المادة ١٧٧) على أن مسؤولية الإبلاغ عن الجرائم المستوجبة للملاحقة القضائية تقع على عاتق الموظفين أو المستخدمين في القطاع العام الذين يعلمون بها خلال ممارستهم لمهامهم، وعلى الأطباء، والقابلات، والصيدلة وغيرهم ممن

يشتغلون بأي فرع من فروع فن العلاج فيما يتعلق بالجرائم التي يعلمون بها لدى تقديم الإسعافات المتصلة بمهنتهم، ما لم تدرج الوقائع ضمن أسرار المهنة.

١- تدبير الحماية المؤقتة

١٥٦- ينظم القانون رقم ١٦٩٨٦ تدبير الحماية المؤقتة في إطار الحقوق أو الضمانات التي يعترف بها الدستور الوطني بشكل صريح أو ضمني، باستثناء الحرية الفردية التي يكفلها إجراء أمر الإحضار أمام القضاء. ويجوز تقديم هذه الدعوى ضد أي فعل أو تقصير من جانب السلطات العامة أو أشخاص مستقلين يمكن في شكله الحالي أو الوشيك أن ينتهك أو يقيد أو يغير أو يهدد، بشكل تعسفي أو غير قانوني، الحقوق والضمانات التي يكفلها الدستور الوطني أو إحدى المعاهدات أو القوانين. وعند الاقتضاء، يمكن للقاضي أن يعلن عدم توافر صفة المشروعية الدستورية في القاعدة التي ارتكز عليها الفعل أو التقصير المسبب للضرر.

١٥٧- ويمكن تقديم هذه الدعوى ضد أي شكل من أشكال التمييز وكل ما يتعلق بحقوق حماية البيئة والمنافسة والمستخدمين والمستهلكين، وكذلك الحقوق الجماعية بوجه عام، من قبل الشخص المتضرر وأمين المظالم والرابطات التي تعمل لتحقيق هذه الغايات والمسجلة وفقاً للقانون الذي يحدد شروط وصيغ تنظيمها.

١٥٨- ويتعين تقديم الدعوى أمام قاضي المحكمة الابتدائية التي يشمل نطاق ولايتها المكان الذي وقع فيه الفعل أو الذي طاله أثره أو قد يطاله. وعندما تُقبل الدعوى، يطلب القاضي من السلطة المختصة إنجاز تقرير مفصل عن ملابسات وأسس الإجراءات المطعون فيه، يجب تقديمه خلال أجل معقول يحدده (خمسة أيام على العموم). وإن قُدم التقرير أو انصرم الأجل المحدد دون تقديمه، ولم يقدم الطرف المدعي أي دليل، أصدر القاضي، خلال ٤٨ ساعة، حكماً مركزاً إلى أساس قانوني بالموافقة على تدبير الحماية المؤقتة أو رفضه.

١٥٩- وتنظم المادة ٣٢١ من قانون الإجراءات المدنية والتجارية تدبير الحماية المؤقتة ضد فعل أو تقصير شخص مستقل. وفي حالة هذا الإجراء تنطبق المعايير المتعلقة بالإجراءات الموجزة.

١٦٠- وتكرس المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الإدارية (القانون رقم ١٩٥٤٩ والتعديلات المدخلة عليه) تدبير الحماية المؤقتة بسبب تأخر في الإجراءات الإدارية، عندما لا تراعي السلطة الإدارية الآجال المحددة أو، في حالة عدم تحديد هذه الآجال، عندما تمر فترة زمنية تتجاوز الأجل المعقول لإصدار الحكم أو القرار الذي يطلبه الشخص المعني، من حيث الشكل أو المضمون. وبعد تقديم الطلب، يصدر القاضي قراراً بشأن مقبوليته مع مراعاة ملابسات القضية ويطلب من السلطة الإدارية المعنية، إذا رأى ذلك مناسباً، أن تطلع، خلال أجل يحدده، على أسباب التأخير المزعوم.

٢- أمر الإحضار أمام القضاء

١٦١- عندما يتعرض الحق في الحرية البدنية للضرر أو التقييد أو التغيير أو التهديد، أو في حالة تشديد غير مشروع لشكل الاحتجاز أو ظروفه، أو في حالة اختفاء قسري للأشخاص، يجوز تقديم دعوى للمثول أمام القضاء. ويمكن تقديم هذا الطلب من قبل المتضرر أو أي شخص ينوب عنه ويبت فيها القاضي بشكل فوري، حتى خلال فترة سريان حالة الحصار.

١٦٢- وينص القانون رقم ٢٣٠٩٨ على أنه يتعين إصدار أمر الإحضار أمام القضاء في حالة الإبلاغ عن فعل أو تقصير من جانب إحدى السلطات العامة يترتب عليه ما يلي: (أ) تقييداً أو تهديداً فعلياً لحرية التنقل دون أمر خطي صادر عن سلطة مختصة؛ (ب) تشديد غير مشروع لشكل وظروف الحرمان من الحرية دون المساس بالصلاحيات الخاصة بقاضي الموضوع، إن وُجدت.

١٦٣- وعندما تقيّد حرية شخص ما بموجب إعلان حالة الحصار، يمكن أن تكون الغاية من إجراء الإحضار أمام القضاء، في هذه الحالة تحديداً، التأكد مما يلي: (أ) مشروعية إعلان حالة الحصار؛ (ب) العلاقة بين أمر الحرمان من الحرية والوضع الذي أدى إلى إعلان حالة الحصار؛ (ج) التشديد غير المشروع لشكل وظروف الحرمان من الحرية وهو ما لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يجري داخل المؤسسات المختصة لتنفيذ العقوبات؛ (د) الممارسة الفعلية لحق اختيار مغادرة الإقليم الوطني.

١٦٤- وعندما يتعلق الأمر بجرحان شخص ما من الحرية، وبمجرد تقديم الشكوى، يصدر القاضي، عند الاقتضاء، أمراً فورياً إلى السلطة المعنية بعرض المحتجز عليه وتقديم تقرير مفصل عن سبب إجراء الاحتجاز، وعن شكل وظروف تنفيذه، وعمّا إذا كانت السلطة قد تصرفت بناء على أمر خطي صادر عن سلطة مختصة، وهي الحالة التي ينبغي فيها إرفاقه، وعمّا إذا كان المحتجز قد أُحيل على سلطة أخرى، مع تحديد تلك السلطة وسبب الإحالة وظروفها. وعندما يتعلق الأمر بتهديد فعلي بجرحان شخص ما من الحرية، يأمر القاضي السلطة المعنية بتقديم تقرير في هذا الشأن.

١٦٥- وفي الحالات التي يكون فيها لدى المحكمة المختصة أو القاضي المختص دليل كاف على أن شخصاً ما أُودع رهن الاعتقال أو الاحتجاز أو الحبس من قبل موظف خاضع لسلطتهما أو من قبل مرسوم إداري أو سياسي أو عسكري، ويُخشى أن يُنقل خارج دائرة ولايتهما القضائية أو يلحق به ضرر لا يمكن جبره، قبل استفادته من إجراء أمر الإحضار أمام القضاء، يجوز للقاضي أو المحكمة أن يصدر، بحكم منصبهما، قراراً بتوجيه أمر إلى من يحتجز هذا الشخص أو إلى أي مفتش شرطة، أو ضابط شرطة أو أي موظف آخر، بعرض الشخص المحتجز أو المهدد على القضاء من أجل اتخاذ القرار المناسب وفقاً للقانون.

٣- الاطلاع على البيانات الشخصية

١٦٦- يجوز لكل شخص أن يقدم هذه الدعوى من أجل الاطلاع على ما يخصه من البيانات الواردة في السجلات أو في مصارف البيانات العامة أو الخاصة الموجهة لإعداد التقارير، ومعرفة الغاية من تلك البيانات وطلب إلغاؤها أو تصحيحها أو إبقائها سرية أو تحديثها، في حالة التزوير أو التمييز. ولا يجوز المساس بسرية مصادر معلومات الصحافة.

٤- الطعن الاستثنائي

١٦٧- تنظم المادة ١٤ من القانون رقم ٤٨ إجراء الطعن الاستثنائي أمام المحكمة الوطنية العليا. ويمكن الطعن في الأحكام النهائية في الحالات التالية: (أ) عندما تتضمن الدعوى طعناً في صحة معاهدة، أو قانون صادر عن الكونغرس أو عن سلطة تتصرف باسم الأمة، ويكون القرار ضد صحتها؛ (ب) عندما تكون صحة قانون أو مرسوم أو سلطة إقليمية موضوع طعن بدعوى مخالفة الدستور الوطني أو المعاهدات أو القوانين الصادرة عن الكونغرس، ويكون القرار لصالح صحة القانون أو السلطة الإقليمية؛ (ج) عندما يكون تفسير حكم من أحكام الدستور أو أحكام معاهدة أو قانون صادر عن الكونغرس أو هيئة تتصرف باسم السلطة الوطنية، موضوع طعن، ويكون القرار ضد صحة الاستحقاق، أو الحق، أو الامتياز أو الإعفاء المستند إلى الحكم المذكور، ويشكل موضوع الدعوى.

١٦٨- وقد وسع الاجتهاد القضائي للمحكمة الوطنية العليا نطاق الطعن الاستثنائي ليشمل حالات الأحكام التعسفية، أي الحالات التي يتم فيها، بشكل من الأشكال، انتهاك ضمانات الدفاع أمام القضاء (بسبب تنفيذ قوانين لم يبدأ نفاذها بعد، وإسقاط الأدلة، وإغفال مسائل ذات صلة وما إلى ذلك).

٥- سبل الانتصاف الإدارية

١٦٩- ينظم القانون رقم ١٩٥٤٩ المتعلق بالإجراءات الإدارية، سبل الانتصاف التي يمكن اللجوء إليها ضد أفعال الإدارة العامة. وتتمثل في التماس إعادة النظر الذي يقدم أمام الهيئة التي صدر عنها الإجراء موضوع الطعن، والطعن الهرمي، الذي يقدم أمام نفس السلطة بيد أن الوزير المختص هو من يتخذ القرار بشأنه. ويتولى رئيس الدولة تسوية مسألة الطعون الهرمية المقدمة ضد أفعال الوزراء.

٦- نظم التعويض

١٧٠- التعويض بوصفه جبراً للضرر هو تحديد مقدار المسؤولية. وبالتالي، يتعين على السلطات القضائية تحديده في الدعاوى الجنائية وغيرها على حد سواء.

جيم- معلومات أخرى ذات صلة متعلقة بحقوق الإنسان

١٧١- منذ إعادة إرساء الديمقراطية، وبخاصة منذ عام ٢٠٠٣، والدولة تنتهج سياسة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وهي سياسة تعكس المطالب الأساسية للمجتمع الأرجنتيني. ولذلك، فحماية هذه الحقوق وتعزيزها يشكلان محور السياسة الخارجية لبلدنا.

١٧٢- وينص دستور الأرجنتين على مجتمع ديمقراطي تعددي، محوره الأساسي الاحترام التام لحقوق الإنسان. ومن الركائز التي يستند إليها كفالة المساواة التامة في التمتع بالحقوق لجميع السكان، سواء كانوا مواطنين أو أجانب، وضمان مبدأ عدم التمييز وفصل السلطات.

١٧٣- وفي عام ١٩٩٤، حينما جرى إصلاح الدستور الوطني، ترسخ الالتزام بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها بتضمين نصه أحكام الصكوك الرئيسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان:

١٧٤- ففي الآونة الأخيرة، حددت الأرجنتين أسس تنفيذ خطة وطنية لحقوق الإنسان، فأفسحت بذلك مجالاً للحوار والمشاركة الديمقراطية يرمي إلى إعادة تأكيد راهنية حقوق الإنسان وإعمالها في الأرجنتين، وأنشأت هيئة إضافية لترسيخ الالتزامات الدولية وتوطيدها.

١٧٥- وفضلاً عن ذلك، يجري منذ عام ٢٠٠٥، تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة التمييز، وهي برنامج عمل يشمل تشخيصاً دقيقاً لهذه المسألة ويقدم توصيات محددة بهذا الخصوص، ما يجعل بلدنا نبراساً في إعداد خطط مماثلة في بلدان أخرى.

١٧٦- وقد ركزت الأرجنتين بوجه خاص على العمل تدريجياً على دمج ممارسات وقواعد المعايير الدولية لحقوق الإنسان:

١٧٧- ففي عام ٢٠٠٤، أدى سن قانون الهجرة الجديد رقم ٢٥٨٧١ إلى إلغاء القوانين التي كان فرضها الحكم الديكتاتوري العسكري الأخير وإلى تحديد مبادئ بموجب الدستور الوطني والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وأفضت لائحة هذا القانون إلى توطيد نهج سياسة عدم التمييز إزاء المهاجرين من خلال تنفيذ برنامجين خاصين لتوحيد وثائق الهجرة: أحدهما موجه للمهاجرين من خارج السوق الجنوبية المشتركة والثاني، وهو البرنامج الوطني لتوحيد وثائق الهجرة "الوطن الكبير"، موجه للمهاجرين من البلدان ذات العضوية الكاملة في السوق الجنوبية المشتركة والبلدان المنتسبة إليها، الذي تم من خلاله تسجيل ٤٢٠.٠٠٠ شخص للحصول على رخصة الإقامة القانونية. وهذا يعزز سياسة هجرة تيسر للمهاجرين الحصول على الإقامة القانونية، وهي عنصر رئيسي لضمان العمل في ظروف تصون الكرامة سواء تعلق الأمر بالعمال الوافدين على الأرجنتين أو بالمواطنين الأرجنتينيين المنتقلين عبر إقليم أمريكا الجنوبية.

١- الإدماج الاجتماعي

١٧٨- أنشأ المرسوم رقم ١٦٠٢ الصادر في عام ٢٠٠٩ الإعانة الشاملة لكل طفل، التي يستفيد منها حالياً أكثر من ٣,٦ ملايين من الأطفال والمراهقين، من سن الولادة حتى ١٨ سنة. وبالمثل، شُرع بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٠١١/٤٤٦ تنظيم الإعانة الشاملة الخاصة بالحمل للحماية الاجتماعية، الموجهة إلى النساء العاطلات عن العمل أو العاملات في المنازل أو في قطاع الاقتصاد غير الرسمي، اعتباراً من الشهر الثالث من الحمل.

١٧٩- وساهمت التدابير المذكورة أعلاه في توسيع أسس نظام الحماية الاجتماعية الأرجنتيني، بما يتيح التنسيق الفعال للسياسات في هذا المجال.

١٨٠- ويشكل سن قانون الصحة العقلية رقم ٢٦٦٥٧ تحولاً نوعياً يضع حداً لاعتبار الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية هدفاً لبرامج المساعدة ليعتبرهم أصحاب حق. ومحوره الرئيسي إنهاء استخدام مؤسسات الرعاية، وإعادة تأهيل المرضى وإدماجهم في المجتمع. وتبلغ نسبة الموارد المخصصة لهذا الغرض ١٠ في المائة من الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع الصحة.

١٨١- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اعتمد القانون رقم ٢٦٨٢٧ الذي ينشئ الآلية الوقائية الوطنية، عملاً بالمعايير المحددة في البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٢- المساواة

١٨٢- تقدمت الأرجنتين خطوة إضافية نحو تحقيق المساواة في الحقوق والتصدي للتمييز، إذ وافق الكونغرس الوطني، في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، على قانون الهوية الجنسانية، وبمقتضاه "يحق لكل شخص أن يُعترف بهويته الجنسانية وبحريته في تنمية شخصيته وفقاً لهويته الجنسانية".

١٨٣- وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، عززت الأرجنتين عملية التفاوض بشأن صكوك حماية حقوق الإنسان وشاركت فيها بنشاط. وفي عام ٢٠١١، وبالتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اكتملت عملية التصديق على أهم صكوك حقوق الإنسان في المنظومة العالمية والإقليمية.

٣- السياسة الخارجية

١٨٤- تهدف السياسة الخارجية للأرجنتين إلى تعزيز القانون الدولي والتعاون، وترويج القيم الكونية والاحترام التام لحقوق الإنسان.

١٨٥- وتتابع الأرجنتين التوصيات المقدمة في إطار الاستعراض الدوري الشامل، حيث صدقت في عام ٢٠٠٨ على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري.

وقد أُخذت، بخصوص هذه الاتفاقية، خطوات حاسمة لتحقيق تنفيذها الكامل والفعال من خلال اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بمشاركة نشطة من المجتمع المدني المنظم.

١٨٦- وفيما يتعلق بآليات رصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان، أوفت الأرجنتين بما قطعته على نفسها من التزامات بخصوص تقديم تقارير دورية إلى هيئات المراقبة وكذلك ما يرتبط منها بنظام الطلبات الفردية. وجزير بالذكر أن بلدنا يعترف باختصاص اللجان بالنظر في الطلبات المقدمة من أشخاص يدعون وقوعهم ضحايا انتهاكات للحقوق المعترف بها في تلك المعاهدات (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة القضاء على التمييز العنصري، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة مناهضة التعذيب، واللجنة المعنية بالاختفاء القسري).

٤- الذاكرة والحقيقة والعدالة

١٨٧- إن المسار الذي تسلكه دولة الأرجنتين منذ عام ١٩٨٣، وبخاصة الزخم الحاسم الذي أعطته منذ عام ٢٠٠٣ للكفاح من أجل إعمال حقوق الإنسان وحمايتها، جعل بلدنا يتبوأ مكانة رائدة على الصعيد العالمي. وهذا المسار هو ثمرة العمل الدؤوب للهيئات المحلية المعنية بحقوق الإنسان، التي ما انفكت تطالب الدولة، تحت شعار "الذاكرة والحقيقة والعدالة"، بأن تكفل حسن أداء المؤسسات الديمقراطية، والتي حفزت، انطلاقاً من دورها في المجتمع المدني، مقترحات سياسات عامة تراعي المعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان.

١٨٨- وليس النهوض بالحق في معرفة الحقيقة، والمبادرات الرامية إلى منع الانتهاكات الواسعة النطاق التي تتعرض لها حقوق الإنسان، والمقترحات المتعلقة بالاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، سوى أمثلة مقتضبة عن المجالات التي تمارس فيها الأرجنتين دوراً ريادياً.

١٨٩- وتمثل مكافحة الإفلات من العقاب والاستجابة للمطالب الداعية إلى إجلاء الحقيقة وإحقاق العدالة وجبر ضرر ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي تعرضت لها حقوق الإنسان خلال الحكم الديكتاتوري العسكري الأخير ركائز أساسية في السياسة الشاملة لدولة الأرجنتين في مجال حقوق الإنسان.

١٩٠- ونظراً لتاريخ الأرجنتين والالتزامات التي قطعتها على نفسها، تكتسي المعاقبة على الجرائم ضد الإنسانية ومنع الإبادة الجماعية أهمية خاصة. وفي هذا السياق، شاركت الأرجنتين مشاركة نشطة في عملية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

٥- المشاركة على الصعيد الدولي

١٩١- في إطار الأمم المتحدة، كانت الأرجنتين عضواً في لجنة حقوق الإنسان في الفترات التالية: ١٩٥٧-١٩٦٢ و ١٩٦٦-١٩٦٨ و ١٩٨٠-١٩٩٣. وظلت عضواً فيها منذ عام ١٩٩٧، إذ أعيد انتخابها في أيار/مايو ٢٠٠٥ إلى أن أنشئ مجلس حقوق الإنسان، الذي كانت عضواً فيه مدة سنة.

١٩٢- وتعاون بلدنا مع جميع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. واستقبل مقررين وأفرقة عاملة معنية بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ودعم المبادرات الرامية إلى تحديد الولايات القائمة وإلى إنشاء أخرى جديدة على حد سواء. وفي إطار مجلس حقوق الإنسان أيضاً، قدمت الأرجنتين عدة مشاريع ابتكارية، يبرز من بينها إدراج موضوع الحق في معرفة الحقيقة في جدول الأعمال الدولي. ويقوم النهوض بهذا الحق على منع الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في العالم. وفضلاً عن ذلك، قدمت منذ عام ٢٠٠٩ مبادرات بشأن علم الطب الشرعي الوراثي وحقوق الإنسان.

١٩٣- وتجدر الإشارة إلى إنشاء ولاية مواضيعية جديدة مؤخراً للمقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار. وقُدمت هذه المبادرة بالاشتراك مع سويسرا ومن بين المشاركين الرئيسيين في تقديمها المغرب وكوت ديفوار وفرنسا.

١٩٤- وتمثل الأنشطة المتصلة بتعميم الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي دخلت حيز النفاذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ والتي قبلت الأرجنتين بموجبها اختصاص اللجنة المعنية بالاختفاء القسري، محوراً رئيسياً للسياسة الخارجية لبلدنا، إلى جانب الجهود التي تبذلها داخل منظمة الدول الأمريكية والجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل صياغة اتفاقية بشأن حماية حقوق الأشخاص المسنين.

١٩٥- ولإعطاء مثال على التزام الأرجنتين بمتابعة التوصيات التي قدمتها الدول في إطار الاستعراض الدوري الشامل، أثناء الدورة الخامسة عشرة للمجلس (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، قدمت طوعياً تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذه التوصيات، يقدم بشكل مقتضب الإجراءات المتخذة حتى الآن.

٦- المشاركة على الصعيد الإقليمي

١٩٦- تشارك الأرجنتين بنشاط في جميع المفاوضات التي تجرى بشأن حقوق الإنسان في إطار منظمة الدول الأمريكية، وتتجاوز باستمرار مع دول المنطقة.

١٩٧- وتوجه الأرجنتين، على غرار الدعوة التي توجهها إلى آليات الأمم المتحدة، دعوة مفتوحة ودائمة إلى هيئات منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لزيارة بلدنا. وفي السياق ذاته، تعترف باختصاص لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان بتلقي الشكاوى ضد دولة الأرجنتين فيما يتصل بانتهاكات حقوق الإنسان.

١٩٨- وفي عام ٢٠٠٩، عُقدت في بوينس آيرس دورة استثنائية للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان احتفاء بالذكرى السنوية لإنشاء لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٥٩)، والذكرى السنوية للإنشاء الفعلي لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (١٩٧٩) والذكرى السنوية للزيارة التاريخية التي قامت بها اللجنة لبلدنا في عام ١٩٧٩.

١٩٩- ومن جهة أخرى، تشكل القرارات المعتمدة مؤخراً في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية بشأن "الحق في معرفة الحقيقة"، و"الأشخاص المسنين وحقوق الإنسان"، و"حماية طالبي اللجوء في الأمريكتين"، و"الاحتكام إلى القضاء"، و"دور محامي المساعدة القضائية"، مبادرات أرجنتينية.